GLOBAL DISABILITY SUMMIT

تقرير القمة العالمية للإعاقة لعام 2022

Norad

IDA International Disability Alliance

جدول المحتويات

مقدمة 3

الجزء 1:
نظرة عامة على الآلية والفعاليات ذات الصلة 5

___ المشاورات الإقليمية والوطنية للقمة العالمية للإعاقة 5

___ القمة العالمية للإعاقة 2022: الفعاليات 7

القمة العالمية للشباب ذوي الإعاقة 2022 7

منتدى المجتمع المدني 2022 8

مؤتمرات القمة الإقليمية وورش العمل المواضيعية 8

ورقة مناقشة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 13

الجزء 2:
التزامات القمة العالمية للإعاقة 14

___ الالتزامات 14

تقارير المراقبة السنوية للقمة العالمية للإعاقة 14

___ القمة العالمية للإعاقة 2022: الالتزامات 14

الرؤية والموضوعات الشاملة والموضوعات الستة للقمة العالمية للإعاقة 2022 14

قائمة الالتزامات وإجراء جمع الالتزامات 15

نظرة عامة على الالتزامات الخاصة بالقمة العالمية للإعاقة 2022 16

___ فرز الالتزامات 19

التأثير على السياسات والبرامج 19

التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة والتعاون المشترك 24

إنشاء البيانات والأدلة 29

التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا 32

الآثار المالية وحشد الموارد 34

المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 37

المبادرات والالتزامات الرئيسية المختارة التي تم التعهّد بها خلال القمة العالمية للإعاقة 2022 من جانب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 40

الخاتمة والآفاق المستقبلية 42

مقدمة

يركز تقرير القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 على المسائل المتعلقة بالقمة العالمية للإعاقة، وهي آلية دولية تحفّز الجهود العالمية لمعالجة إدماج منظور الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وتوفر القمة العالمية للإعاقة آلية ملموسة لجمع التزامات جديدة وطموحة وواسعة الانتشار تُعد ضرورية لتحقيق تغيير حقيقي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

كانت القمة العالمية للإعاقة الأولى على الإطلاق، التي عُقدت عام 2018 (القمة العالمية للإعاقة لعام 2018)، تمثل حدثًا تاريخيًا في التنمية الدولية. فقد كانت مصدر إلهام للمشاركة غير المسبوقة في مسائل الإعاقة، حيث نتج عنها 968 التزامًا فرديًا حول سبعة موضوعات من جانب 171 صاحب مصلحة من الحكومات الوطنية والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد وقّعت أكثر من 300 منظمة وحكومة على ميثاق التغيير، وهو إطار عمل بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسير 87% من الالتزامات التي تم التعهد بها في القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 في مسارها الصحيح نحو الإنجاز، استنادًا إلى مسح أجراه التحالف الدولي للإعاقة في عام 2021.[1]

ارتقت القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 (القمة العالمية للإعاقة لعام 2022)، التي استضافتها حكومة النرويج وحكومة غانا والتحالف الدولي للإعاقة، فعليًا بتاريخ 16 و17 فبراير 2022، بتلك الآلية إلى ما هو أبعد من ذلك حيث نتج عنها أكثر من 1,400 التزام جديد بتغيير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، اعترفت خمسة مؤتمرات قمة إقليمية وأربع ورش عمل مواضيعية ومائدتان مستديرتان والقمة العالمية للشباب ذوي الإعاقة لعام 2022 ومنتدى المجتمع المدني و91 فعالية جانبية بأن القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 تمثل أكبر تجمع في العالم للقادة العالميين ونشطاء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المكرّسة للالتزام بالتغيير من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة.

خلال القمة، تم الإعلان عن سياسات وطرق تمويل جديدة ومبادرات رائدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والرعاية الصحية الشاملة وسوق العمل والحقوق الجنسانية. وقد صدرت التعهّدات من مجموعة متنوعة تضم 190 من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

حضر القمة أكثر من 100 من قادة العالم (وأكثر من 50 ممثلاً عن الدول)، بما في ذلك معالي يوناس غار ستوره، رئيس وزراء النرويج؛ ومعالي نانا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا؛ ويانيس فارداكاستانيس، رئيس التحالف الدولي للإعاقة؛ ومعالي أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وجيرارد كوين، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ وإنجر أشينج، الرئيس التنفيذي لمنظمة انقذوا الأطفال العالمية؛ وبيتر مورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وسيغفي بريكي، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة تيلينور؛ وأندرو بارسون، رئيس اللجنة البارالمبية الدولية.

من خلال هذا التقرير، **سنقدم معلوماتٍ رئيسية** من المرحلة التحضيرية للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022 فيما يتعلق بالمشاورات الإقليمية والوطنية، وكيفية اختيارنا لأجندة القمة العالمية للإعاقة، والآليات التي أتاحت تقييم التقدم المحرز منذ القمة العالمية للإعاقة لعام 2018، والجهود التي كنا نبذلها لمراقبة تنفيذ الالتزامات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتقرير في بحث الالتزامات المستلمة في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 وتحليلها، وتسليط الضوء على بعض الأمثلة الجيدة على الالتزامات التي تلقيناها بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسليط الضوء على الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن تحسينها مع التطلّع إلى القمة العالمية للإعاقة لعام 2025.

1 التحالف الدولي للإعاقة. (2021). بعد عامين من القمة العالمية للإعاقة: التقدم المُحرز في تنفيذ الالتزامات.

لذلك، يتضمن تقرير الإعاقة العالمي لعام 2022 الأهداف التالية:

1. شرح الخطوات الرئيسية المُتخذة لضمان بقاء الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في صميم عملية القمة العالمية للإعاقة، بما في ذلك إلقاء نظرة على المشاورات الإقليمية والوطنية للقمة العالمية للإعاقة.

2. تقديم معلومات محدّثة حول مختلف الفعاليات والمبادرات التي تم تنفيذها في الفترة التي سبقت القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 وكجزء منها: القمة العالمية للشباب ذوي الإعاقة؛ منتدى المجتمع المدني 2022؛ مؤتمرات القمة الإقليمية؛ ورش العمل المواضيعية والموائد المستديرة؛ الفعاليات الجانبية؛ تقارير المراقبة السنوية للقمة العالمية للإعاقة؛ ورقة المناقشة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

3. تحليل الالتزامات التي تم جمعها خلال القمة استنادًا إلى نوع أصحاب المصلحة الذين يقدمون الالتزامات؛ والأُطر الزمنية لديهم؛ ونطاقهم الجغرافي؛ والموضوعات التي يساهمون فيها، من بين أشياء أخرى. بالإضافة إلى ذلك، نركز أيضًا على المكونات الكمية والنوعية وكيفية أداء الالتزامات فيما يتعلق بستّ معلمات: 1) التأثير على السياسات والبرامج؛ و2) التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ و3) الرصد والتقييم وإنشاء البيانات والأدلة؛ و4) التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا؛ و5) الآثار المالية وحشد الموارد، و6) المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

4. فهم الالتزامات التي تم جمعها خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 والقمة العالمية للإعاقة لعام 2022 والتأكيد على الاتجاهات والقضايا الناشئة.

القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 في أرقام:

1 الجزء 1: نظرة عامة على الآلية والفعاليات ذات الصلة

المشاورات الإقليمية والوطنية للقمة العالمية للإعاقة

غالبًا ما يظل الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم غائبين عن طاولات صنع القرار، ولا تزال القرارات تُتّخذ نيابةً عنهم.[2] وفي حين تم إحراز تقدّم ملموس والتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أكثر من أي وقت مضى، لا تزال مستويات مشاركتها غير كافية.[3] وللتغلب على هذا القصور وضمان بقاء الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في صميم القمة العالمية للإعاقة لعام 2022، نظم التحالف الدولي للإعاقة وأعضاؤه 27 ورشة عمل وطنية وورشة عمل إقليمية واحدة في الفترة من أكتوبر 2020 إلى أبريل 2021 وأدت ورش العمل هذه إلى تجمّع 850 مشاركًا من 26 دولة.

كانت هذه المشاورات الإقليمية والوطنية بمثابة آلية لتقييم التقدّم المحرز في ضوء الالتزامات الوطنية المعتمدة خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 وحثّ الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلي الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات القطاع الخاص على مناقشة الأولويات المواضيعية وتبادل الأفكار وتصميم خارطة طريق للمشاركة قبل الفعالية الرئيسية للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022.

وباستخدام هذه المشاورات كمساحات للحوار، قام المجتمع بتقييم تنفيذ الالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في القمة العالمية للإعاقة لعام 2018، وتحديد الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها في البلدان والمناطق ذات الصلة، وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من العمل، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمارات المالية لدفع المزيد من التقدم في تحقيق الالتزامات.

وفي بعض الحالات، أتاحت المشاورات فرصًا جديدة للحوار بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وحكوماتها. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، شارك المسؤولون الحكوميون في حوارٍ حول القمة العالمية للإعاقة لأول مرة.[4]

2 التعليق رقم ز. 7 (2018) بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات الممثلة لهم، في تنفيذ الاتفاقية ومراقبتها. تم اعتماده في 9 نوفمبر 2018. وثيقة الأمم المتحدة بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة C/GC/7.

3 التحالف الدولي للإعاقة (2020). تتم استشارتهم بصورة متزايدة ولكن لم يشاركوا بعد: المسح العالمي للتحالف الدولي للإعاقة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وسياسات التنمية، 2020.

4 التحالف الدولي للإعاقة (2021). القمة العالمية للإعاقة: تقرير المشاورات الإقليمية والوطنية، أكتوبر 2020 - أبريل 2021. صفحة 16

الشكل 1: اقتباس من ممثل وزارة التنمية البشرية والثقافة الإندونيسية في المشاورات الإندونيسية التي تمت في مارس 2021

> ***تُعد وزارة التنمية البشرية والشؤون الثقافية (PMK) المنسّقة على استعداد للتنسيق مع جميع الوزارات والمؤسسات وكذلك المنظمات المحلية والأجنبية، بحيث يمكن استيفاء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل صحيح. ويمثل التعاون من جميع القطاعات وأصحاب المصلحة أمرًا مهمًا في هذا الصدد.***
> المشاورات، إندونيسيا، مارس 2021.

كما استخدم المشاركون المشاورات لجذب الانتباه إلى القضايا التي أثرت عليهم. وشارك الكثيرون التحديات التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، وتناولوا كيف أثرت الجائحة على التقدم المُحرز على مدار العامين التاليين للقمة العالمية للإعاقة لعام 2018، حيث قامت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بإعادة تخصيص الأموال لإدارة الأزمة الصحية المستمرة.

ونتيجة لهذه المشاورات، ناقشت أصوات متنوعة المجالات المواضيعية التي أرادت أن يكون لها الأولوية وطالبت بها بوضوح، حيث تم وضع آلية القمة العالمية للإعاقة وضمان أن تعكس القمة أولويات وتطلعات ومخاوف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى القاعدة الشعبية.

وانبثقت التوصيات من كل مجموعة من المشاورات. وحددت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المجالات المواضيعية التي ترغب في أن يكون لها الأولوية، بما في ذلك التعليم والتوظيف والتمكين الاقتصادي والصحة والمواطنة والمشاركة والتغلب على الوصمة والتمييز ومسائل الإعاقة وكوفيد-19. يعرض الشكل 2 القضايا والاتجاهات الرئيسية التي انبثقت من المشاورات المنعقدة في دول مختلفة. وقد استرشدت هذه القضايا والاتجاهات برؤية القمة العالمية للإعاقة المتمثلة في "تعزيز المساواة"، بما في ذلك مكافحة الوصمة والتمييز وموضوعيها الشاملين.

تتمثل إحدى السمات الرئيسية للقمة العالمية للإعاقة في طابعها التشاركي؛ وتشكل هذه المشاورات الركيزة الأساسية لهذا الجانب، فهي تضمن بقاء الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في صميم المناقشات، وتوليهم المسؤولية، وقيامهم بوضع الأجندات والأولويات الخاصة بهم.

الشكل 2: القضايا والاتجاهات الرئيسية التي انبثقت من المشاورات المنعقدة في بلدان مختلفة خلال مشاورات التحالف الدولي للإعاقة التي أُجريت في الفترة بين أكتوبر 2020 وأبريل 2021

الوصول إلى الاتصالات والمعلومات

الوصول إلى العدالة

أنظمة النقل المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة

تفعيل المواطنة والمشاركة السياسية

إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية والوصول إلى الدعم المجتمعي

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الميزانية الشاملة

العيش المستقل والاندماج في المجتمع

مشاركة المجتمعات المحلية والوصول إلى الخدمات المجتمعية

الأهلية القانونية

الحق في الأراضي والممتلكات

الفعاليات الرياضية والثقافية

القمة العالمية للإعاقة 2022: الفعاليات

كانت القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 تمثل أكبر تجمع في العالم للقادة العالميين والنشطاء المعنيين بحقوق ذوي الإعاقة والمنظمات المكرّسة للالتزام بالتغيير من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا القسم، نسلط الضوء على الفعاليات المختلفة التي حدثت كجزء من القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 والتي جعلت من هذه القمة لحظة محورية للعالم إزاء الالتزام بالتغيير والقيام بالمزيد من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

القمة العالمية للشباب ذوي الإعاقة 2022

شارك كل من التحالف الدولي للإعاقة ومنظمة اليونيسيف وتحالف أطلس، ممثلاً في منظمة الصحة النفسية للشباب في النرويج، في استضافة القمة العالمية الأولى للشباب ذوي الإعاقة في 14 فبراير 2022 لضمان إدماج الشباب في القمة العالمية للإعاقة. وقد عرضت قمة الشباب ابتكارات المنظمات التي يقودها الشباب ذوو الإعاقة وشهدت مشاركة أكثر من 2,000 شخص في جميع أنحاء العالم، بفضل تنسيق **البث المباشر عبر الإنترنت على مدار الساعة**. وكان الهدف من القمة هو **الاعتراف بالشباب ذوي الإعاقة باعتبارهم مساهمين نشطين ووكلاء تغيير في مجال حقوق ذوي الإعاقة** وحركة الشباب الأوسع نطاقًا ودعوتهم إلى إثارة أفكار واهتمامات ما يُقدّر بنحو 200 مليون شاب من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

ومع قيادة الشباب ذوي الإعاقة لجميع جهود التخطيط واتخاذ القرار المتعلقة بالقمة، تضمنت القمة على نحوٍ فريد **مشاركة الشباب من جميع أنحاء العالم، من المستوى المحلي إلى العالمي**، بما في ذلك من خلال تصميم تنسيق جديد "لجولة عالمية افتراضية على مدار الساعة" تتضمن جلسات مدتها ساعتين لكل منطقة، على التوالي، ومناقشات مواضيعية كحوارات منفصلة بين الجلسات الإقليمية.

قام المضيفون المشاركون بتشكيل فِرق العمل الإقليمية من الشباب ذوي الإعاقة واقترحوا مجالات مواضيعية ذات أهمية خاصة للشباب في منطقتهم ذات الصلة. وبناءً عليه، تم تنظيم كل جلسة إقليمية من جانب الشباب ذوي الإعاقة من المنطقة ذات الصلة وتضمّنت حلقات نقاشية حول الموضوعات التي اختارها الشباب في اللجان الإقليمية والمساهمات الثقافية المختلفة.

وكان **فريق العمل** الذي يتألف من المضيفين المشاركين والشركاء المُختارين مسؤولاً عن تطوير نداء الشباب من أجل العمل - تلخيص الالتزامات والتحقق منها. وتم تسليمه إلى مضيفي الاجتماع رفيع المستوى للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022 في اليوم الأول من القمة بتاريخ 16 فبراير 2022.

كان تقديم "نداء الشباب من أجل العمل": **"الشباب ذوو الإعاقة: من امتلاك الحقوق إلى ممارستها"** يشكّل جزءًا مهمًا من قمة الشباب. ويحدّد النداء من أجل العمل أولويات العمل التي يضعها الشباب ذوو الإعاقة - الذين هم وكلاء تغيير نشطين وديناميكيين وعناصر استشرافية لحقوق الإنسان الخاصة بها.

لقد عززت قمة الشباب حركة الشباب ذوي الإعاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أظهرت أيضًا التقدّم والممارسات الجيدة بشأن إدماج وتمكين الشباب ذوي الإعاقة، بما في ذلك على وجه التحديد ما عرضته الفئات الممثلة تمثيلًا ناقصًا، مثل الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية، والأشخاص الذين يعانون من الصمم والعمى، والأشخاص الذين يعانون من التوحد، والشباب ذوي الإعاقة من الأقليات والسكان الأصليين، وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، عملت قمة الشباب على **إشراك العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك ممثلي الدول ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات التنمية والتعاون ومنظمات المجتمع المدني للشباب والأطراف المعنيّة الأخرى،** بما في ذلك على المستوى القُطري والإقليمي في المناقشات التي يقودها الشباب ذوو الإعاقة ونجحت في إرسال رسالة قوية حول الحاجة إلى الاعتراف بالشباب ذوي الإعاقة في جميع المسائل المتعلقة بهم.

الشكل 3: اقتباس من جاياثما ويكراماناياكي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعنيّ بالشباب.

> ***"يظل الشباب ذوو الإعاقة من الفئات الأكثر استبعادًا التي تحظى بتمثيل ضئيل إلى منعدم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في بلدان الجنوب. وهذا يمثل انتهاكًا لحقوقهم ويعيق مساهماتهم في تحقيق أجندة التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الجميع..."***
> جاياثما ويكراماناياكي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعنيّ بالشباب.

منتدى المجتمع المدني 2022

استضاف **الفريق المرجعي المعني بالمجتمع المدني** بالتشاور مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة **منتدى المجتمع المدني** في عام 2022، لتعزيز أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم، من خلال مساهمتهم ومساهمة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة لهم.

شارك أكثر من 1,100 مشارك في منتدى المجتمع المدني، اغتنموا الفرصة لتسليط الضوء على القضايا الحالية ذات الصلة بالحركة العالمية للإعاقة وتحقيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمهيد الطريق لحوارٍ أكثر تعمقًا في القمة حول مجالات مواضيعية محددة. وتمت صياغة **إعلان المجتمع المدني** قبل منتدى المجتمع المدني وتقديمه خلال الفعالية؛ حيث دعا الحاضرين إلى تقديم التزامات قابلة للقياس وطموحة ودائمة عبر مجموعة واسعة من الموضوعات بما في ذلك

- **المشاركة** مع قيادة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.
- **الاعتراف** بتنوع الإعاقات.
- **حماية** الأطفال والبالغين، وخاصة النساء والفتيات والشباب ذوي الإعاقة من العنف والاستغلال والاعتداء؛ و
- **تعزيز** التوظيف الشامل والتعليم الشامل والمهارات وغيرها

الشكل 4: اقتباس من أبيا أكرم، ناشطة في مجال حقوق ذوي الإعاقة.

> ***لا يمكننا الانتظار لعِقد آخر حتى نلمس هذا التغيير، لأننا نعتقد أن حقوق ذوي الإعاقة تندرج ضمن حقوق الإنسان.***
> أبيا أكرم، ناشطة في مجال حقوق ذوي الإعاقة والمدير التنفيذي للمنتدى الوطني للنساء ذوات الإعاقة، باكستان.

مؤتمرات القمة الإقليمية وورش العمل المواضيعية

للبناء على الزخم الذي أحدثته القمة العالمية للإعاقة، عمل التحالف الدولي للإعاقة على تسهيل عملية تنظيم **مؤتمرات قمة إقليمية** تابعة فيما يتعلق بالقمة العالمية للإعاقة لعام 2022 وطمحت مؤتمرات القمة الإقليمية التابعة إلى ترسيخ آلية القمة العالمية للإعاقة على المستوى الإقليمي، من خلال قنوات مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك لتسهيل تنظيم مؤتمرات القمة في المستقبل.

صُممت مؤتمرات القمة الإقليمية بهدف تعزيز المشاركة والتواصل وتحفيز جمع الالتزامات وإنشاء منصة لمناقشة القضايا ذات الصلة بمناطق محددة. بالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى الطبيعة العالمية للقمة العالمية للإعاقة، فقد سمحت أيضًا بتوفير مساحة يمكن فيها إثارة الآراء من مختلف المناطق ضمن جهود التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة على الصعيد العالمي.

كانت مؤتمرات القمة الإقليمية التابعة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **إنشاء التزامات إقليمية** ووطنية إضافية.
- **زيادة وضوح التنمية الشاملة** على المستوى الإقليمي.
- **تجميع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الذين يعملون على حقوق ذوي الإعاقة في المنطقة**، استعدادًا للقمة العالمية للإعاقة - الوصول إلى الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **ضمان حصول أصحاب المصلحة على المعلومات الكاملة حول القمة العالمية للإعاقة**، بما في ذلك ما حدث في القمة العالمية للإعاقة السابقة ومستوى التقدم الذي تم إنجازه منذ ذلك الحين.
- **عرض الموضوعات الخمسة للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022**، مع استكشاف مدى ارتباطها بكل منطقة من المناطق.
- **تسليط الضوء على أي مخاوف إضافية متعلقة بالإعاقة** فيما يخص المنطقة المعنيّة لتقديمها في القمة العالمية للإعاقة.

وبناءً على ذلك، تم تنظيم خمس مؤتمرات قمة إقليمية في الفترة من 8 إلى 16 فبراير 2022 مع مختلف أصحاب المصلحة مما أدى إلى جمع حوالي 1,200 مشارك.

1 – القمة الإقليمية الأوروبية رفيعة المستوى للإعاقة: وجهات نظر حول التعاون الدولي بين دول أوروبا

عُقدت القمة الإقليمية الأوروبية رفيعة المستوى للإعاقة بشأن التعاون الدولي في 8 فبراير 2022 وتناولت كيف يمكن أن يصبح التعاون الدولي في المنطقة الأوروبية الأوسع نطاقًا شاملاً لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد شهدت هذه القمة 1,008 تسجيلًا وحضرها 637 مشاركًا فعليًا من جميع أنحاء العالم وخاصة أوروبا، وتضمّنت 20 متحدثًا رفيع المستوى وثلاثة ميسّرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين الذين قدموا التزاماتهم السياسية تجاه القمة العالمية للإعاقة لعام 2022. وركزت المناقشات على التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة عبر مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والحالة الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني، بما في ذلك حقوق المرأة وأكد المتحدثون على الحاجة إلى التزامات هادفة وملموسة ورفيعة المستوى بشأن التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في العالم، وأهمية الوصول إلى حركة الإعاقة ودعمها في جميع أنحاء أوروبا الأوسع نطاقًا.

قبل انعقاد القمة، نظم المنتدى الأوروبي للإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أوروبا وآسيا الوسطى لإعلامها واستشارتها وإشراكها في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022. وقد قُدمت هذه المشاورات والتوصيات الناتجة عن المناقشات في القمة الأوروبية الإقليمية للإعاقة في وثيقة النتائج. وتقترح الوثيقة نهجًا للمُضيّ قدمًا في تعزيز حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة الأوروبية الأوسع نطاقًا في السنوات القادمة.

2 – القمة رفيعة المستوى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لتعزيز أهداف القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شارك كل من التحالف الدولي للإعاقة وشبكة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في أمريكا اللاتينية (RIADIS) ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CEDDIS-OAS) والمجموعة الاجتماعية لمؤسسة وانس في تنظيم القمة التابعة بتاريخ 10 فبراير 2022.

وقد كانت القمة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: 1) إنشاء التزامات إقليمية ووطنية؛ 2) معرفة مدى انتشار الإعاقة على المستوى الإقليمي؛ 3) جمع أصحاب المصلحة من المنطقة الذين يعملون في مجال حقوق ذوي الإعاقة، للاستعداد للقمة العالمية للإعاقة 2022، من خلال التواصل مع الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ 4) ضمان حصول أصحاب المصلحة على المعلومات الكاملة عن القمة العالمية للإعاقة، من البداية حتى مستوى التقدم الذي تم إحرازه منذ ذلك الحين؛ 5) عرض الموضوعات الستة للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022، لاستكشاف مدى ارتباطها بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و6) النظر في قضايا الإعاقة الإضافية فيما يتعلق بالمنطقة وتقديمها أو طرحها في القمة العالمية للإعاقة.

3 – القمة الإقليمية الأفريقية التابعة

تم تنظيم القمة الإقليمية الأفريقية التابعة من جانب المنتدى الأفريقي للإعاقة واتحاد غانا للمنظمات المعنية بالإعاقة والوكالة الدولية لإنقاذ البصر والأمم المتحدة واليونيسيف في غانا والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في غانا بتاريخ 14 فبراير 2022. وحضر القمة 164 مشاركًا وتم تنظيمها بشأن موضوع "الحواجز والحلول المحتملة لتحديات التنمية الشاملة في أفريقيا".

4 – القمة الإقليمية رفيعة المستوى لآسيا: التوظيف المستدام والشامل للأشخاص ذوي الإعاقة بعد كوفيد-19

عقدت المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في كوريا القمة الإقليمية الآسيوية رفيعة المستوى للإعاقة بشأن التوظيف المستدام والشامل للأشخاص ذوي الإعاقة بعد كوفيد-19 جنبًا إلى جنب مع التحالف الدولي للإعاقة ومنتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعاقة في 16 فبراير 2022. وكان الهدف من القمة هو مشاركة السياسة والممارسات المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وفرت منتدى للمناقشة وعرضت الفرص والتحديات التي تواجه التوظيف الشامل في المنطقة، مما مهد الطريق للحد من الفجوات في التوظيف والوصمة العامة حول توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد شهدت الفعالية 130 تسجيلاً و67 مشاركًا فعليًا من جميع أنحاء العالم، وخاصةً آسيا، بما في ذلك ممثلي حركة الإعاقة والمجتمع المدني والجهات المانحة والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والفرق القُطرية الخاصة بهم في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الفعالية 10 متحدثين وميسّرين رفيعي المستوى، بما في ذلك القمة الإقليمية للإعاقة في آسيا والأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين. وركزت المناقشات على التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة عبر التعليم والعمل والتوظيف.

5 – القمة الإقليمية رفيعة المستوى للمحيط الهادئ

نظمت أستراليا ونيوزيلندا، بالتعاون مع شريكين إقليميين من المحيط الهادئ، هما أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومنتدى الإعاقة للمحيط الهادئ، القمة التابعة للمحيط الهادئ في 16 فبراير 2022 والتي جمعت أصحاب المصلحة الرئيسيين الإقليميين المعنيين بإدماج منظور الإعاقة بما في ذلك الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم لتعزيز إدماج منظور الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ. وكانت الأهداف الرئيسية للقمة التابعة للمحيط الهادئ تتمثل في 1) رفع صوت المحيط الهادئ في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022؛ 2) ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم بفعالية، بما في ذلك تعزيز إدماج منظور الإعاقة في المحيط الهادئ؛ و3) إعادة التأكيد على الالتزام بإدماج منظور الإعاقة في المحيط الهادئ وحشد الدعم لذلك.

نظرًا للموقع الجغرافي البعيد، يمكن أن تكون منطقة المحيط الهادئ ممثلة تمثيلا ناقصًا في المناقشات والجهود العالمية لإدماج منظور الإعاقة. وإدراكًا لهذا، بالإضافة إلى السياق والتجارب الفريدة للأشخاص ذوي الإعاقة في المحيط الهادئ، قدمت القمة التابعة منصة يمكن من خلالها إيصال صوت المحيط الهادئ ضمن جهود التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة على الصعيد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم أربع ورش عمل مواضيعية واجتماعي مائدة مستديرة في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 ويشمل ذلك:

1 – قمة تمهيدية مواضيعية: إدماج منظور الإعاقة في القطاع الصحي

شاركت حكومة النرويج وحكومة غانا والتحالف الدولي للإعاقة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في استضافة قمة تمهيدية مواضيعية بشأن إدماج منظور الإعاقة في القطاع الصحي في 12 يناير 2022.

وقد سلطت القمة التمهيدية الحاسمة الضوء على أن إدماج منظور الإعاقة في القطاع الصحي يمثل أمرًا أساسيًا لتحقيق الصحة والرفاهية للجميع. وشمل المتحدثون الرئيسيون في الفعالية العديد من الشخصيات العالمية البارزة، الذين انتهزوا هذه الفرصة للاستفادة من ملفاتهم ودعوة القادة والمنظمات في جميع أنحاء العالم لتقديم التزامات صارمة تجاه إدماج منظور الإعاقة. وتضمنت القمة خطابات ألقاها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس؛ ورئيس وزراء النرويج، معالي السيد يوناس غار ستوره؛ ووزير الصحة في غانا، معالي السيد كواكو أجيمانغ-مانو.

كان دوم هاسلام، رئيس الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، ويانيس فارداكاستانيس، رئيس التحالف الدولي للإعاقة، والدكتور فلاديمير كوك، المدير التنفيذي للتحالف الدولي للإعاقة، يساعدون في تمثيل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أنحاء العالم. قدمت ناشطة حقوق الإنسان أشورا مايكل صوتًا محددًا للشباب ذوي الإعاقة.

2 – ورشة عمل مواضيعية حول التكنولوجيا المساعدة

عُقدت ورشة عمل بواسطة شركة أيه تي سكيل (ATscale) في 14 يناير 2022 حيث جمعت أكثر من 500 شخص من 94 دولة معًا للانضمام إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وصانعي القرار لمناقشة كيفية العمل معًا بشكل أفضل لتمكين الأشخاص من عيش حياة أكثر صحة وإنتاجية واستقلالية وكرامةً من خلال الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة.

وقد جمعت الفعالية التي بعنوان "تعميم توفير التكنولوجيا المساعدة عبر الأنظمة التنموية والإنسانية" بين خبراء ومستخدمي التكنولوجيا المساعدة، لبناء فهم مشترك عبر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعميم التكنولوجيا المساعدة لتوسيع نطاق الوصول بشكل كافٍ والحفاظ على توفير الخدمات للوفاء بالتزامات القمة العالمية للإعاقة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

3 – ورشة عمل مواضيعية للتعليم الشامل

قبل القمة العالمية للإعاقة لعام 2022، نظم الشركاء العالميون القمة العالمية للإعاقة: ورشة عمل مواضيعية للتعليم الشامل في 20 يناير 2022، اعترفت بالمعوقات العديدة أمام تعليم المتعلمين ذوي الإعاقة. وسلّطت ورشة العمل الضوء على الاستراتيجيات التي يتخذها قادة العالم وصانعو السياسات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجهات التمويل والمناصرون الآخرون لضمان تعليم عالي الجودة للجميع، بما في ذلك المتعلمين ذوي الإعاقة.

وأكد المتحدثون على أن جائحة كوفيد-19 قد كشفت بشكل كبير عن أوجه عدم المساواة المنهجية في وصول المتعلمين ذوي الإعاقة إلى التعليم، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك الأطفال والشباب المشردين في الطوارئ والأزمات وأماكن اللاجئين. شارك مقدّمو العروض من جميع أنحاء العالم أفكارًا لتسريع التقدم والتغلب على التحديات بما في ذلك نقص الوعي المتعلق بالإعاقة؛ ومحدودية التمويل والقدرة على تنفيذ مناهج شاملة؛ ونقص التدريب للمتعلمين ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم والمعلمين.

4 – ورشة عمل مواضيعية حول الإدماج المجتمعي: ما الذي يمكننا القيام به لإعادة البناء بشكل أفضل من أجل الإدماج المجتمعي؟

شاركت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ومنظمة اليونيسيف ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتحالف الدولي للإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية في تنظيم ورشة عمل مواضيعية حول الإدماج المجتمعي بتاريخ 27 يناير 2022. وركزت ورشة العمل على الجهود المستمرة لمجموعة متنوعة من البلدان بهدف تعزيز الإدماج المجتمعي وبناء أنظمة دعم ورعاية فعالة، وقدمت أمثلة ملموسة على نوع الإجراءات التي يمكن للحكومة والمجتمع المدني اتخاذها لتعزيز الإدماج المجتمعي.

1 – المائدة المستديرة لحملة WeThe15، الدروس المستفادة الرئيسية حتى الآن وماذا بعد

تم إطلاق حملة WeThe15 في 19 أغسطس 2021 قبل دورة الألعاب الأولمبية للمعاقين في طوكيو 2020 مباشرةً، وقد حظيت باستحسان كبير حيث وصلت إلى 6.2 مليار شخص، أي ما يعادل 80% من سكان العالم. وللمرة الأولى في التاريخ، تضافرت جهود 18 منظمة دولية، برئاسة اللجنة البارالمبية الدولية والتحالف الدولي للإعاقة، بهدف واحد: إنشاء أكبر حركة لحقوق الإنسان على الإطلاق لتمثيل 1.2 مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم.

من خلال الجمع بين أكبر ائتلاف على الإطلاق للمنظمات الدولية من عالم الرياضة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والسياسة والأعمال والفنون والترفيه، نجحت حملة WeThe15 في تحقيق مستويات قياسية من الوعي بأن 15% من سكان العالم أشخاصٌ من ذوي الإعاقة، مما أثار محادثاتٍ عالمية على جميع مستويات المجتمع. وفي 16 فبراير 2022، استضافت حملة WeThe15 مائدة مستديرة للاستماع إلى بعض الأنصار الرئيسيين وراء حركة WeThe15 الذين ناقشوا أبرز النقاط والدروس المستفادة الرئيسية والآفاق المستقبلية.

2 – مائدة مستديرة للقطاع الخاص، الإعاقة مسؤولية الجميع

عُقدت المائدة المستديرة للقطاع الخاص في 17 فبراير 2022 بتنظيم كلٍ من الوكالة الدولية لإنقاذ البصر ومنظمة ذا فاليوابل 500 ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للإعاقة في قطاع الأعمال. وشهدت المائدة المستديرة اجتماع قادة من القطاع الخاص وقادة حركة الإعاقة معًا لتسليط الضوء على أمثلةٍ للشراكات المبتكرة مع الشركات في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. كما تضمنت أيضًا تركيزًا خاصًا على الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الواثقة في قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في إتاحة التمكين الاقتصادي.

وكان من بين أعضاء المائدة المستديرة كوسال منديس، مدير الموارد البشرية في شركة جاما بيتزاكرافت لانكا برايفت ليمتد في سريلانكا، وهيتال موراج، مدير شؤون الشركات لشرق وجنوب أفريقيا بشركة سيسكو، وتابي كيوكو، المدير الأول للتنوع والإدماج بشركة سفاريكوم بي إل سي في كينيا، ورافي فيشفاناثان، نائب الرئيس لمواطنة الشركات بشركة أكسنتشر في الهند، وبولينا دي لا كولينا، مدير المساواة والشمول في أمريكا اللاتينية، وماريا أنيز مالدونادو، مدير تكنولوجيا المعلومات وقائد إمكانية الوصول في أمريكا اللاتينية بشركة بروكتر آند غامبل. ويدير المائدة المستديرة ستيفان ترومبل، أخصائي أول الإعاقة في الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية.

ورقة مناقشة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

أطلق التحالف الدولي للإعاقة والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ورقة المناقشة بشأن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في القمة العالمية للإعاقة. وتُعد هذه الورقة عاملاً مساهمًا في فتح الآفاق أمام مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني وتأطير تلك المشاركة وتوجيهها وتحفيزها من خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2022.

تضمّ ورقة المناقشة هذه في جوهرها أمثلة ودراسات حالة ملموسة للجهود التي نجحت حتى الآن في تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. وقد تم جمع هذه الأمثلة ودراسات الحالة وتوثيقها من خلال دعوة إلى الممارسات الجيدة و/أو دراسات الحالة تم إطلاقها في أغسطس 2021. وتوضيحًا للاهتمام المتزايد بهذا الموضوع وجاذبية القمة العالمية للإعاقة ذاتها، تلقى التحالف الدولي للإعاقة ما مجموعه 92 دراسة حالة استجابةً لهذه الدعوة، بما يشمل أمثلة من أكثر من 40 دولة، من بينها 34% مقدمة من جانب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، و29% مستلمة من المنظمات غير الحكومية، و20% مستلمة من جهات أخرى، تضمنت تلك المستلمة من الجمعيات والاتحادات والمؤسسات التعليمية، و11% في صورة ممارسات حددتها المنظمات التي قدمتها على أنها تنتمي إلى أكثر من فئة واحدة، و7% في صورة ممارسات مستلمة من الوكالات المانحة. وتم فحص دراسات الحالة بدعم من مجموعة استشارية خارجية، وبعد عملية ضمان الجودة، تم تضمين 12 دراسة حالة في ورقة المناقشة.

إقرارًا بالجهود التي بذلتها جميع المنظمات التي قدمت دراسة حالة، تتضمن صفحة الويب الخاصة بالقمة العالمية للإعاقة رابطًا إلى جميع دراسات الحالة المستلمة البالغ عددها 92 على حالها عند الإرسال (غير معدلة).[5]

5 يُرجى ملاحظة أن هذا لا يعني أن دراسات الحالة المنشورة هنا معتمدة من جانب التحالف الدولي للإعاقة أو الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي أو أمانة القمة العالمية للإعاقة أو المجموعة الاستشارية التي دعمت عملية الاختيار.

2 الجزء 2: التزامات القمة العالمية للإعاقة

الالتزامات

تقارير المراقبة السنوية للقمة العالمية للإعاقة

نشر التحالف الدولي للإعاقة تقريرين سنويين لمراقبة تنفيذ الالتزامات والتحقق مع أصحاب المصلحة من كيفية التقدّم في تنفيذ الالتزامات. وفي هذا الصدد، نُشر "تقرير القمة العالمية للإعاقة: عام واحد حول المساءلة (سبتمبر 2019)" في عام 2019 وقدّم تحليلاً مستقلاً من جانب شركة إكوال إنترناشيونال. وأطلق مسحًا للإبلاغ الذاتي، منح أصحاب المصلحة الذين تعهدوا بتنفيذ الالتزامات فرصةً للتفكير في التقدم الذي أحرزوه. وقدمت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في ثلاثة من دول التركيز (كينيا ونيبال والأردن) دراسات حالة حول التقدّم الذي أحرزته بلادهم في مجال إدماج منظور الإعاقة منذ انعقاد القمة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

في عام 2021، تم إطلاق التقرير الثاني، "بعد عامين من القمة العالمية للإعاقة: التقدم المُحرز في تنفيذ الالتزامات 2021" الذي قدم معلومات مهمة حول التقدم الذي أحرزته الحكومات الوطنية والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الالتزامات المعتمدة في عام 2018 والتي تبلغ 1,000 التزام تقريبًا. وقدّم أمثلة ودراسات حالة أشارت إلى اتساع نطاق العمل الذي ساهمت عملية القمة العالمية للإعاقة في تحقيقه. وقد شملت بعض هذه الأمثلة اعتماد المؤشر المتعلق بالإعاقة الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جانب وكالات التنمية الوطنية مثل وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ودائرة الشؤون الدولية الكندية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهر التقرير نجاح منظمة اليونيسيف في تنفيذ البرامج التي تعمل على إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في 53 دولة، وهو ما تجاوز بكثير هدفها الأصلي المتمثل في 35 دولة، وغير ذلك الكثير.

القمة العالمية للإعاقة 2022: الالتزامات

الرؤية والموضوعات الشاملة والموضوعات الستة للقمة العالمية للإعاقة 2022

كانت رؤية القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 تتمثل في "تعزيز المساواة"، بما في ذلك مكافحة الوصمة والتمييز. وكانت قمة عام 2022 تنطوي على موضوعين شاملين. فكان الموضوع الشامل الأول لقمة عام 2022 يكمن في "المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنظمات الممثلة لهم" وكان الموضوع الشامل الثاني يتمثل في "إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر إدماجًا بعد كوفيد-19".

بالإضافة إلى هذين الموضوعين الشاملين، تم اختيار الموضوعات الخمسة التالية استنادًا إلى المدخلات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تحليل العناصر المستمدة من القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 التي يجب تعزيزها:

- تعزيز المشاركة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص في بلدان الجنوب
- التعليم الشامل
- سبل العيش والحماية الاجتماعية الشاملة
- الرعاية الصحية الشاملة
- الإدماج في مواقف الصراع والأزمات، بما في ذلك التركيز على تغير المناخ

تم اختيار الجنسانية كموضوع شامل.

قائمة الالتزامات وإجراء جمع الالتزامات

تم تطوير قائمة الالتزامات بالتشاور مع شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، وخبراء الإعاقة بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكان الهدف منها هو توجيه الالتزامات الطموحة التي تساهم في نجاح القمة العالمية للإعاقة 2022 وإلهامها وتحفيزها.

وفي هذا الصدد، بمجرد تحديد الموضوعات الخمسة للقمة العالمية للإعاقة، أصدرت حكومة النرويج مذكرة توضيحية لكلٍ منها، بمُدخلات من التحالف الدولي للإعاقة وتحالف أطلس. وبعد ذلك، تمت مشاركة المذكرات مع شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، كخطوة أولى في العملية التشاورية لإنشاء قائمة بالتزامات القمة. من خلال المدخلات الواردة من أعضاء شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، قامت حكومة النرويج والتحالف الدولي للإعاقة بتيسير عملية تشكيل 7 فرق عمل، عملت على قائمة الالتزامات لكل موضوع من الموضوعات. وضمنت فرق العمل التي كانت تتميز بالتكوين المتنوع تقديم وجهات نظر مختلفة في صياغة القائمة، على سبيل المثال من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية والوكالة الدولية لإنقاذ البصر ومنظمة اليونيسيف والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية ومنظمة العمل الدولية، منظمة فاليوابل 500 وما إلى ذلك. وبمجرد استلام "القوائم" من فرق العمل المختلفة، تمت مراجعتها من جانب المضيفين المشاركين وتجميعها في القائمة النهائية للالتزامات ومشاركتها على نطاق واسع.

تراوحت الالتزامات المقترحة من التزامات شاملة إلى التزامات مواضيعية محددة وتم تطويرها بناءً على مشاورات واسعة مع مختلف أصحاب المصلحة. وكان كل التزام مقترح مصحوبًا بنص توضيحي للإجراءات المقترحة. ثم تمت دعوة أصحاب المصلحة لتسجيل الالتزامات عن طريق الاختيار من القائمة وتم تزويدهم بخيار تسجيل التزاماتهم أيضًا عن طريق تحديد "أخرى" وتعبئة النموذج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة اختيار تحديث الالتزامات التي تم التعهد بها في القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 عن طريق تحديد "تحديث الالتزام الحالي". ومن المثير للاهتمام أن أكثر من 95% من الالتزامات المقدمة كانت التزامات جديدة وليست تحديثات لالتزامات القمة العالمية للإعاقة لعام 2018.

بمجرد استلام الالتزامات، أجرت أمانة القمة العالمية للإعاقة، بدعم من التحالف الدولي للإعاقة، عملية التحقق من الالتزامات لضمان الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وللقيام بذلك، تم دعم أمانة القمة العالمية للإعاقة من جانب خبراء ضمن فريق التحالف الدولي للإعاقة، فيما يتعلق بالموضوعات التالية: 1) الصحة؛ 2) المناخ؛ 3) التعليم؛ و4) مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولم تتضمن العملية مراجعة نقدية لمضمون الالتزامات، ولكن كان الأهم من ذلك مراجعة الصياغة المستخدمة للتعبير عن التعهدات. وحيثما كانت أمانة التحالف الدولي للإعاقة تواجه، خلال مراجعتها، صياغة غير متوافقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كانت تقوم بإبلاغها إلى أمانة القمة العالمية للإعاقة.

شرعت أمانة القمة العالمية للإعاقة، باعتبارها المستودع الوحيد لجهات الاتصال الخاصة بأصحاب المصلحة مقدمي الالتزامات، في الاتصال بأصحاب المصلحة الذين قدموا الالتزام، لاقتراح التغيير في الصياغة. وتم قبول جميع التعديلات المقترحة من جانب أصحاب المصلحة مقدمي الالتزامات.

نظرة عامة على الالتزامات الخاصة بالقمة العالمية للإعاقة 2022

تم عقد القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 في الفترة من 16 إلى 17 فبراير 2022 وشهدت التقاء الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين معًا للتعهد بتقديم دعمهم تجاه تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد صنعت قمة عام 2022 التاريخ باعتبارها أكبر تجمع في العالم للقادة العالميين والنشطاء المعنيين بحقوق ذوي الإعاقة والمنظمات المكرّسة للالتزام بالتغيير من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عُقدت قمة عام 2022، التي استضافها التحالف الدولي للإعاقة وحكومة النرويج وحكومة غانا، على منصة رقمية بسبب جائحة كوفيد-19، ولتحسين الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الشاملة.

لقد حصلت القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 المنعقدة في لندن على التزاماتٍ من جانب 171 صاحب مصلحة من الحكومات الوطنية والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مما نتج عنه 968 التزامًا فرديًا. كما قامت قمة عام 2022 بالبناء على النجاح الذي أحرزته القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 وارتقت بمستوى المشاركة حيث شهدت أكثر من 7,000 مشارك و49 تحديثًا و1412 التزامًا فرديًا جديدًا من جانب 193 من أصحاب المصلحة.[6] وكان من بين أصحاب المصلحة الحكومات والجهات متعددة الأطراف والجهات المانحة والقطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

من إجمالي عدد المنظمات التي قدمت التزامات في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022، كانت هناك 42 منظمة من الحكومات والجهات المانحة.[7] ولو نظرنا إلى التمثيل الإقليمي بين هذه المجموعة لوجدنا أن أعلى عدد من البلدان، 13 دولة، من المنطقة الأفريقية[8]، و11 دولة من أوروبا[9] بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 27 دولة عضو، و9 دول من منطقة آسيا والمحيط الهادئ[10]، و5 دول من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[11]، و3 دول من منطقة الشرق الأوسط.[12] ومن المثير للاهتمام أن هناك 19 حكومة و/أو جهة مانحة جديدة تعهدت بالتزاماتٍ في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 مقارنة بالقمة العالمية للإعاقة لعام 2018.[13] بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت 26 وكالة متعددة الأطراف، منها 17 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و8 مؤسسات و4 منظمات من القطاع الخاص و66 منظمة من منظمات المجتمع المدني و29 منظمة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بتقديم التزاماتهم. وصنّفت 16 منظمة نفسها ضمن الفئة "أخرى"، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والشبكات، وصنّفت منظمتان أنفسهما ضمن الفئة "سلطة محلية".

6 ملاحظة: في وقت التحليل، كان إجمالي عدد الالتزامات على البوابة يبلغ 1,412، وهو ما اتخذه التقرير خط أساس للإعداد.

7 تشمل الجهات المانحة أيضًا وكالات التعاون الحكومية الوطنية مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

8 الكاميرون، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، رواندا، سيراليون، الصومال، تنزانيا، أوغندا، زامبيا

9 بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، كوسوفو، لاتفيا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة

10 أستراليا، بنغلاديش، كندا، إندونيسيا، اليابان، ميانمار، نيوزيلندا، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية

11 الأرجنتين، الإكوادور، بنما، بيرو، فنزويلا

12 قبرص، إيران، الأردن

13 يشمل ذلك الأرجنتين، بلجيكا، قبرص، الدانمرك، الإكوادور، غينيا، إندونيسيا، إيران، كوسوفو، لاتفيا، ميانمار، النرويج، فنزويلا، بنما، بيرو، سنغافورة، إسبانيا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية

وبشكل عام، كان أكثر من 95% من الالتزامات المقدمة "التزامات جديدة". ومن بين هذه الالتزامات الجديدة البالغ عددها 1,412 التزامًا، كانت هناك نسبة 65% من الالتزامات مقدمة من جانب الحكومات والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني. وتشبه مشاركة هاتين المجموعتين من أصحاب المصلحة مشاركتهما في القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 حيث ساهمتا بالحصة الأكبر من الالتزامات. فيما قدمت الوكالات متعددة الأطراف 13% من الالتزامات على غرار القمة الماضية وقدمت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 9%. وشكّل القطاع الخاص والمؤسسات نسبة 5% وكانت النسبة الباقية مقدمة من منظمات مصنّفة على أنها "أخرى" (ومن بينها المؤسسات الأكاديمية والآليات المشتركة بين الوكالات وما إلى ذلك). ويعرض الشكل 4 نسبة الالتزامات حسب نوع صاحب المصلحة.

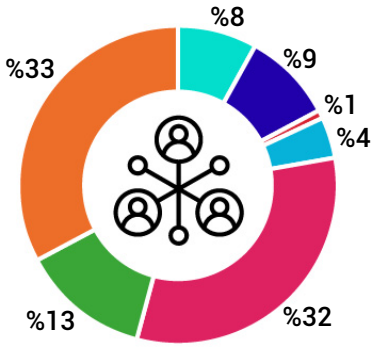

الشكل 5: نسبة الالتزامات حسب نوع صاحب المصلحة

- الحكومات والجهات المانحة: **33%**
- الجهات متعددة الأطراف: **13%**
- منظمات المجتمع المدني: **32%**
- المؤسسات: **4%**
- القطاع الخاص: **1%**
- منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: **9%**
- أخرى: **8%**

كما هو موضح في الفصل أعلاه، كانت رؤية القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 تتمثل في "تعزيز المساواة" وكان للقمة التزامان شاملان. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار واقتراح خمسة موضوعات لقائمة التزامات القمة العالمية للإعاقة. وفي حين أن غالبية الالتزامات - 351 - تندرج ضمن فئة "الالتزامات الشاملة"، فمن الناحية المواضيعية تم تلقي أعلى عدد من الالتزامات فيما يتعلق "بالمشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة" (265)، بما يتماشى مع أهمية الموضوع الشامل، مما يشكل 19% من إجمالي الالتزامات.[14] ومع ذلك، من المهم الإشارة هنا إلى أن منظمات المجتمع المدني ساهمت بأعلى عدد في هذه الفئة بما يشكل 40% من إجمالي الالتزامات. وفيما بين الحكومات والجهات المانحة بلغت النسبة 26% وفيما بين الجهات متعددة الأطراف بلغت 5% فقط، مما أظهر مجالاً لمزيد من المشاركة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المستقبل.

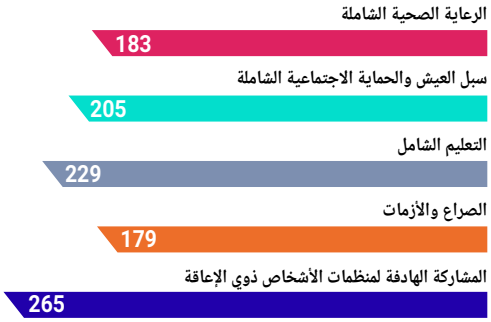

الشكل 6: عدد الالتزامات حسب الموضوعات

- الرعاية الصحية الشاملة: **183**
- سبل العيش والحماية الاجتماعية الشاملة: **205**
- التعليم الشامل: **229**
- الصراع والأزمات: **179**
- المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: **265**

14 تم حساب النسب المئوية من 1,061 التزامًا بدون الالتزامات الشاملة.

وبعد ذلك تأتي فئة "التعليم الشامل"، التي حصلت على 229 التزامًا بما يشكّل 16% من إجمالي الالتزامات يليها مباشرةً فئة "سبل العيش والحماية الاجتماعية الشاملة" بواقع 205 التزامًا أو 15% من إجمالي الالتزامات. وكان هناك فرق هامشي بين الالتزامات المستلمة في فئة "الرعاية الصحية الشاملة" وفئة "مواقف الصراع والأزمات"، بما في ذلك التركيز على "تغير المناخ"، حيث حصلت الأولى على 183 التزامًا وحصلت الأخيرة على 179 التزامًا، بنسبة 13% لكلٍ منهما. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى الجنسانية صراحةً في 99 التزامًا وورد ذكر جائحة كوفيد-19 في 21 التزامًا. ويقدم الجدول 1 تحليلاً للالتزامات التي تم استلامها من جانب مجموعات أصحاب المصلحة ويعرض الشكل 6 عدد الالتزامات التي تم استلامها وفقًا لكل مجال مواضيعي.

إذا نظرنا إلى نطاق الالتزامات من حيث مناطقها الجغرافية، نجد أن 42% من الالتزامات كانت عالميةً بطبيعتها، و30% كانت تتعلق بالمنطقة الأفريقية، و6% كانت تتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، و4% كانت تتعلق بأوروبا، و4% أخرى كانت تتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.[15]

الجدول 1: التزامات أصحاب المصلحة حسب الموضوع

نوع صاحب المصلحة	الإجمالي	الالتزامات الشاملة	المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:	الصراع والأزمات	التعليم الشامل	سبل العيش والحماية الاجتماعية الشاملة	الرعاية الصحية الشاملة
الحكومات والجهات المانحة	467	101	69	61	83	82	71
الجهات متعددة الأطراف	183	66	13	35	23	25	21
منظمات المجتمع المدني	447	115	103	54	64	54	57
المؤسسات	53	8	16	7	9	5	8
القطاع الخاص	19	5	4	1	1	7	1
منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	135	23	41	9	28	18	16
السلطة المحلية	14	7	3	-	2	2	-
أخرى	94	26	16	12	19	12	9
الإجمالي	1412	351	265	179	229	205	183

15 في المجمل، لم يحدد 165 التزامًا أو نسبة 12% المنطقة التي تشملها.

فرز الالتزامات

تم تحليل التزامات مجموعات أصحاب المصلحة (الحكومات والجهات المانحة، والجهات متعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والقطاع الخاص، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والسلطة المحلية، وغيرهم) من منظور اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمعرفة ما إذا كانت قد ساهمت في التنمية الشاملة. وقد تم إجراء ذلك بهدف تقديم تحليل أعمق يقيّم مدى مساهمتها في الفئات التالية: 1) التأثير على السياسات والبرامج؛ 2) التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ 3) الرصد والتقييم وإنشاء البيانات والأدلة؛ 4) التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا؛ 5) الآثار المالية وحشد الموارد؛ و6) المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.[16] بالإضافة إلى ذلك، تقدّم الأقسام أيضًا أمثلة على بعض الالتزامات المستلمة عبر مجموعات أصحاب المصلحة هذه.

عندما ننظر إلى الإطار الزمني للالتزامات، يتبين أن حوالي 59% من الالتزامات تنطوي على إطار زمني يقتضي تنفيذها خلال الثماني سنوات القادمة. وضمن هذه المجموعة، هناك 57% تنطوي على إطار زمني يقتضي تنفيذها في الخمس سنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك نسبة 10% تقريبًا من الالتزامات أطول أجلاً بطبيعتها، وتم تصنيف 7% على أنها مستمرة أو جارية بينما كانت نسبة 3% المتبقية المذكورة جزءًا من عملية أكثر استمرارًا، سيتم تتبعها أو الإبلاغ عنها سنويًا[17]. فيما لم تقترح نسبة 25% من الالتزامات إطارًا زمنيًا أو كانت غير محدّدة.[18] ويعرض الشكل 7 تحليلًا للالتزامات وفقًا لإطارها الزمني.

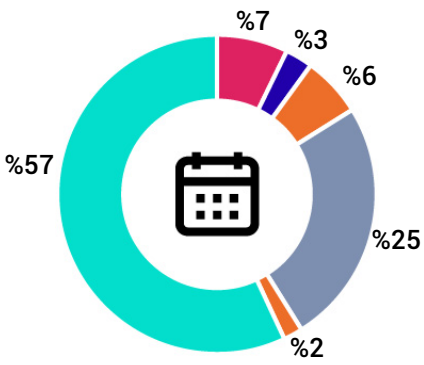

الشكل 7: التزامات أصحاب المصلحة حسب الإطار الزمني

خلال الخمس سنوات القادمة:	**%57**
خلال الثمان سنوات القادمة:	**%2**
غير محددة:	**%25**
أخرى:	**%6**
التتبع السنوي:	**%3**
المشاركة الجارية أو المستمرة:	**%7**

التأثير على السياسات والبرامج

تتمثل إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها فهم مساهمة القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييم كيفية ترجمة مستوى الطموح الذي تمت مشاركته في الالتزامات من جانب أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات والجهات المانحة، إلى تغييراتٍ على مستوى السياسات والبرامج على الصعيد الوطني. وهذا أمر مهم لأن الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم يواصلون العمل في إطار تماثل القوة وخارج الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفريدة بالنسبة لهم والتي تشكّل حياتهم اليومية. وعلى الرغم من أن صياغة السياسات المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة أو مراجعة السياسات الحالية من منظور الإعاقة لا تُترجم تلقائيًا إلى التغيير أو تضمن حدوثه، إلا أنها تُضفي الطابع الرسمي على نية الحكومات والتزامها السياسي، مما يسمح بإخضاعها للمساءلة.

16 ملاحظة - تم فرز الالتزامات نوعيًا لتقييم ما إذا كانت قد ساهمت في هذه الفئات. وهذا يعني أن النص قد تمت قراءته وتقييمه نوعيًا. وفي بعض الأقسام مثل المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، قد تختلف الأرقام المحددة عن الالتزامات المذكورة على البوابة التي تقيّم مساهمتها كميًا في مختلف الموضوعات.

17 تشمل الالتزامات غير المحددة تلك التي إما لم تقدّم أي قيمة أو ذكرت أن التزاماتها ليس لها إطار زمني محدد.

18 تشمل نسبة 6% المتبقية المدرجة ضمن الفئة "أخرى" الالتزامات التي لها أُطر زمنية متعددة أو الالتزامات التي لم يتم تصنيفها.

عندما قمنا بفحص الالتزامات التي تؤثر على السياسات، نظرنا أيضًا إلى أصحاب المصلحة الآخرين لفهم ما إذا كانت الالتزامات التي قدموها تنص على تغييراتٍ في سياساتهم التنظيمية واستراتيجياتهم المراعية لمنظور الإعاقة وإدماج منظور الإعاقة في برامجهم. ووجدنا أن 28% أو 396 التزامًا قد قاموا بمعالجة التغييرات على مستوى السياسة.

عندما ننظر إلى الالتزامات المقدمة من مجموعات أصحاب المصلحة الفردية، نجد أنه من بين جميع الالتزامات المقدمة من الحكومات والجهات المانحة (467) ومنظمات المجتمع المدني (447)، هناك نسبة 31% يتناول كلٌ منها التغيير على مستوى السياسات. ومن بين جميع الالتزامات المقدمة من الجهات متعددة الأطراف (183)، تتناول نسبة 32% البُعد المتعلق بإدماج منظور الإعاقة والتغيير على مستوى السياسات. وفيما يتعلق بالتزامات المؤسسات (53)، تبلغ هذه النسبة 25%، وفيما يتعلق بالتزامات القطاع الخاص (19)، تبلغ هذه النسبة 16%. وضمن التزامات الفئة "أخرى" (94)، تبلغ 21%؛ وفيما يتعلق بالتزامات السلطات المحلية (14)، تبلغ 14%؛ وفيما يتعلق بالتزامات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (135)، يتناول 12% التغييرات على مستوى السياسات.

في القسم التالي، نقدم بعض الأمثلة الواضحة. ومع ذلك، فإن القائمة ليست شاملة ولا تنص على تأييد الالتزامات من جانب المضيفين المشاركين. وبوجه عام، نجد في هذا القسم مجموعة متنوعة من الالتزامات. وتتراوح هذه الالتزامات من إدماج منظور الإعاقة في السياسات التنظيمية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع خطط جديدة، إلى وضع وتنفيذ السياسات التي تعزّز من إدماج منظور الإعاقة.

تشمل الأمثلة الجيدة على التزامات أصحاب المصلحة (لقد أوردنا 8 من أصل 10 التزامات) في هذا القسم الالتزامات المقدمة من **وزارة الخارجية والتجارة - الحكومة الأسترالية**. وقد تم اختيارها للعديد من الأسباب الملموسة: 1) أنها تركز على تضمين الإعاقة في شراكاتها الاستراتيجية الجديدة عبر مجموعات أصحاب المصلحة؛ 2) تتبنى منظور التقاطعية وتستثمر في المشاركة مع المجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا؛ 3) تنص على المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تعزيز قدرات المنظمات المحلية؛ 4) تعالج الحواجز الهيكلية بين التزاماتها؛ و5) تعمل على تضمين التمويل الأساسي متعدد السنوات للأولويات التي تقودها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفر المرونة لاستخدام الأموال حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها.

وزارة الخارجية والتجارة - الحكومة الأسترالية:

- تلتزم **أستراليا** بتعزيز إدماج منظور الإعاقة في شراكاتها الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك مع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبنوك التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة. وتلتزم أستراليا بالعمل مع الشركاء لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة و/أو ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني و/أو الاستراتيجيات التنظيمية الأخرى ذات الصلة بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل هذا الالتزام إقامة الشراكات لإشراك النساء والفتيات ذوات الإعاقة في وضع السياسات وتنفيذها، بالإضافة إلى تصميم البرامج والعمليات وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. وستسعى أستراليا، حيثما أمكن، إلى تضمين نهج تقاطعي.

- ستضع **أستراليا** سياسة خلفًا لاستراتيجيتها "التطوير للجميع 2015-2020: استراتيجية تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج المساعدات الأسترالي (الممتد حتى عام 2021)". وستحدد السياسة التزام أستراليا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون التنموي لديها. وستعمل السياسة على أخذ التقاطعية بعين الاعتبار، من خلال استكشاف الفرص والتحديات التي تنشأ عن تقاطع الهويات، بما في ذلك الجنس والعمر؛ وستدعمها مبادئنا الأساسية المتمثلة في دعم إسناد دور نشط ومركزي للأشخاص ذوي الإعاقة.

- ستمول **أستراليا** دراسةً خاصة بتحديد النطاق لإنشاء هيئة إقليمية من الشركاء الرئيسيين لتعزيز وتنسيق الدعم بهدف زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. وستقيّم الدراسة القيمة المحصّلة من إنشاء مثل هذه الهيئة والغرض منها، وستوضح الأهداف والنطاق والعضوية والمواءمة مع آليات التنسيق العالمية و/أو الإقليمية الحالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والالتزامات والقضايا الشاملة الأخرى. وسوف تتضمن الدراسة مشاورات شاملة. وستستخدم أستراليا الدراسة للتشاور مع الشركاء الإقليميين وتوجيه اتخاذ قرارٍ بشأن الدعم المستقبلي لمثل هذه الآلية.

- تلتزم **أستراليا** بإدماج منظور الإعاقة في دعمها لبرامج الحماية الاجتماعية. وستدعم تصميم وتقديم برامج سهلة الوصول للجميع تُزيل العوائق التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على دعم الدخل، مع العمل في الوقت ذاته على معالجة التكاليف الإضافية المتعلقة بالإعاقة. وستعزز أستراليا ضمان الدخل والتدريب على المهارات والدعم الخاص بالإعاقة لتمكين المشاركة الاقتصادية والحماية من الفقر. وستقوم بإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج وتصميمها وتنفيذها وتقييمها وتقديم الدعم لتعزيز مهاراتها ومعارفها للمساهمة بثقةٍ في المناقشات مع الحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة وتقديم المدخلات الفنية بشأن القضايا التي تؤثر عليها.

- ستدعم **أستراليا** حكومة تيمور الشرقية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تيمور الشرقية لتنفيذ خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة 2021-2030 وسيشمل ذلك دعم مشاركة المنظمات رفيعة المستوى مثل أسياسون ديفيسينسيا تيمور الشرقية (Asosiasaun Defisiensia Timor-Leste) ورأس هادومي تيمور أوان (Ra'es Hadomi Timor Oan) في الإشراف على الخطة وتأييد تنفيذها من جانب الوزارات المعنية. وستدعم أستراليا أيضًا الوزارات المعنية لتنفيذ العديد من الالتزامات المحددة بموجب الخطة، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين، والتعليم الشامل، والحماية الاجتماعية الشاملة، والرعاية الصحية الشاملة.

- ستعمل **أستراليا** مع الشركاء في ست دول في جزر المحيط الهادئ لمعالجة العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة فيما يتعلق بالحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وسنعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع منظمة تمكين المرأة الدولية ومنتدى المحيط الهادئ للإعاقة والمنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، للمساعدة في ضمان أن تكون السياسات والإجراءات والتدريب والأدلة الإرشادية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق وأدوات المعلومات والتعليم والتواصل مراعية لمنظور الإعاقة ومتسقة مع الممارسات الدولية الجيدة لدفع تحسينات الخدمات النظامية، لا سيما بالنسبة إلى الشباب. وسيشمل ذلك تعزيز قدرة المنظمات المحلية من خلال التدريب على تقديم الخدمات المراعية لمنظور الإعاقة.

- إدراكًا للآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ الصحية الأخرى على الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات، تلتزم أستراليا بتعزيز إدماج منظور الإعاقة عبر برامج الأمن الصحي لدينا. وعلى وجه الخصوص، سنركز على العمل بالشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو دعمها، مع الاهتمام بالتنوع؛ ومعالجة العوائق التي تحول دون الوصول إلى المعلومات والخدمات (مثل الفحص والتطعيمات وتدابير الوقاية والمكافحة)؛ والمساهمة في قاعدة الأدلة المتعلقة بالإعاقة داخل قطاع الأمن الصحي.

- ستعمل **أستراليا** على زيادة تمويلها الأساسي متعدد السنوات إلى منتدى المحيط الهادئ للإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة من أجل دعم أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. يدعم التمويل الأساسي منتدى المحيط الهادئ للإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية ويوفر المرونة لاستخدام الأموال في المصارف الأكثر احتياجًا لها. وهذا مهم بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19 حيث يمكن أن تستمر الظروف في التغير بسرعة والتأثير سلبًا على الأشخاص ذوي الأوضاع الهشّة. وسيتم إيلاء الاهتمام لاستراتيجيات تعزيز المساواة بين الجنسين والأشخاص الذين يواجهون التمييز المتقاطع.

تشمل بعض الأمثلة الأخرى من هذا القسم ما يلي:

- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ:** استنادًا إلى منشور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "لمحة سريعة حول الإعاقة 2021: تشكيل التوظيف المراعي لمنظور الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ"، التزمت اللجنة بتعزيز المناصرة وتقديم المساعدة الفنية إلى دول آسيا والمحيط الهادئ لتحسين سياسات التوظيف المراعية لمنظور الإعاقة، مع الأخذ في الاعتبار أحدث التطورات في بيئة العمل.

- من خلال مبادرة المجتمع 2030، يلتزم **مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان** بدعم الإدماج المستند إلى حقوق الإنسان ووضع السياسات الخاصة بالإعاقة.

- تلتزم **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** بوضع خطة عمل (2022-2025) في عام 2022 لتحديث وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لإدماج منظور الإعاقة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع أعمالها المتعلقة بالسياسة والبرامج والدعم المعياري والحكومي الدولي استنادًا إلى الدروس المستفادة والتطورات الجديدة مثل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022-2025)، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وجدول الأعمال المشترك للأمين العام.

- نظرًا للأهمية الحيوية للسياحة كمصدر للدخل الوطني للأردن، تلتزم **الحكومة الأردنية** بوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية بشأن السياحة الشاملة لجعل مواقعها ومرافقها السياحية ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة

- التزمت **حكومة رواندا** بوضع استراتيجية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والاستغلال والاعتداء بحلول عام 2025

- التزمت منظمة **إف إتش آي 360** بمواصلة تعزيز نهجها التنظيمي للتنمية الشاملة من خلال البرامج الشاملة، التي تضمن المشاركة والمساهمة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة لهم، في جميع المجالات المواضيعية.

يُعد رفع مستوى الوعي والفهم بشأن الإعاقة من خلال الحملات، وعبر وسائل الإعلام والأنظمة التعليمية، وكذلك من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة العامة والاجتماعية عنصرًا حاسمًا في مكافحة المعوقات السلوكية والصور النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.[19] وهذا مهمٌ لأن التحيزات المتعلقة بقدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم على المساهمة قد تُديم النهج الأبوية التي يُنظر فيها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم متلقون للمساعدات فقط.[20]

في هذا الصدد، تُعد التزامات **المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية** أمثلةً جيدة في هذه الفئة وتركز على معالجة المعوقات السلوكية:

- تلتزم **المنظمة الدولية للهجرة** بدعم الحملات والمبادرات داخل المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الشريكة التي تهدف إلى رفع الوعي وتغيير السلوكيات السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة تتفق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من قيادة المناصرة وتطوير الرسائل المعدلة.

- التزمت **منظمة الصحة العالمية** بالحد من التمييز والوصمة من خلال تعزيز التغيير الموقفي في المجتمعات وعبر جميع أوجه التعاون الإنمائي، ومعالجة أوجه التقاطع، على سبيل المثال من خلال الإطلاق والتنفيذ العالمي للتدريب الإلكتروني ضمن مبادرة الحقوق المتعلقة بالجودة بشأن الصحة النفسية والتعافي والإدماج المجتمعي لدى منظمة الصحة العالمية.

- وقد التزم **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** بأن تعزز استراتيجيته المقبلة لإدماج منظور الإعاقة التغيير السلوكي على المستوى المؤسسي وفي عملياته، وأن تعالج الجوانب المتقاطعة.

- تلتزم **منظمة أيه دي دي إنترناشيونال** بالعمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى المعنيّة بحركة الإعاقة للمساعدة في الحد من التمييز والوصمة من خلال الأنشطة التي تعزز التغيير السلوكي في المجتمعات التي تعمل فيها وكذلك عبر جميع أنشطة التنمية الخاصة بها.

- وستعمل **منظمة سينس إنترناشيونال** على الحد من التمييز والوصمة لدى الأشخاص المصابين بالصمم والعمى من خلال تعزيز التغيير السلوكي.

19 منظمة الصحة العالمية. (2011). التقرير العالمي بشأن الإعاقة 2011. منظمة الصحة العالمية.

20 التحالف الدولي للإعاقة. (2022). تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. التحالف الدولي للإعاقة.

من بين المخاوف التي تم التأكيد عليها في تقرير حديث صادر عن تحالف أطلس (2022) في "لا شيء بدوننا: القمة العالمية للإعاقة في أوسلو 2022" أن بعض البلدان لم تقدم التزامات ولكنها قدمت مراجع وتقارير عن الأشياء التي يتم القيام بها بالفعل. وفي بعض الحالات، لا تكون الالتزامات محددة أو قابلة للقياس أو قابلة للتحقيق أو ذات صلة (معايير SMART).[21] وقد لوحظ ذلك أيضًا في تحليلنا وهو أحد المجالات التي تحتاج إلى التعزيز.

التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة والتعاون المشترك

يشير تقرير الأمم المتحدة بشأن الإعاقة والتنمية (2019) إلى أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويفيد أن الشركاء يمكنهم بشكل جماعي ضمان أن تراعي جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بالتنمية بشكل شامل منظور الأشخاص ذوي الإعاقة.[22] كما تعترف المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية التعاون الدولي وتعزيزه دعمًا للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق ذلك. ويطالب أحد التدابير المدرجة على وجه التحديد "بضمان أن يكون التعاون الدولي، بما في ذلك برامج التنمية الدولية، شاملًا للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحًا لهم".[23]

يمكن أن يساهم التعاون الدولي في تحقيق تكافؤ الفرص لأصحاب المصلحة من حيث الوصول إلى المعلومات، مما يسهل في النهاية التعاون والمشاركة بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والحكومة وكذلك بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى. ويمكنه تسهيل بناء منصة مشتركة بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمناصرة الجماعية. وفي الوقت نفسه، نظرًا لأن الجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي غالبًا ما تواجه قيودًا سياسية محلية أقل بشكل عام من الجهات الفاعلة المحلية، فإنه يمكنها وضع معايير وأمثلة للمشاركة الهادفة بما يمكن أن يسهم في زيادة الثقة بين أصحاب المصلحة الوطنيين وتحفيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. ورغم أن التمويل الحكومي مهمٌ لعمل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الدعم التمويلي الدولي على المستوى الوطني والمحلي لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يعمل أيضًا على زيادة استقلالها وإدارتها الذاتية، مما يقلل من مخاطر الاستقطاب.[24]

لقد تم التأكيد على الدور الحيوي للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية في تنفيذ التزامات القمة العالمية للإعاقة طوال مشاورات القمة. وفي هذا الصدد، دعت العديد من التوصيات شركاء التنمية إلى دعم الحكومات الوطنية في تنفيذ التزامات القمة العالمية للإعاقة من خلال التمويل وتقديم الدعم الفني. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد أيضًا على ضرورة قيام شركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية الدولية بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها على المستويين الوطني والشعبي.[25]

21 تحالف أطلس. (2022). "لا شيء بدوننا": القمة العالمية للإعاقة 2022: أوسلو: تحالف أطلس.

22 الأمم المتحدة. (2019). تقرير بشأن الإعاقة والتنمية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بواسطة الأشخاص ذوي الإعاقة ولصالحهم ومعهم. الأمم المتحدة.

23 الجمعية العامة (2007). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، A/RES/61/106

24 كوتي، أ (2020). المسار غير المستقر: نحو المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة. https://bridgingthegap-project.eu/wp-content/uploads/The-unsteady-path.-A-pilot-study-by-BtG.pdf

25 التحالف الدولي للإعاقة. (أكتوبر 2020 - أبريل 2021). القمة العالمية للإعاقة: المشاورات الإقليمية والوطنية. التحالف الدولي للإعاقة.

ساهم حوالي 254 التزامًا أو 18% من الالتزامات في فئة التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ففي هذا الصدد تم تقديم 60 التزامًا من الجهات متعددة الأطراف، و65 التزامًا من الحكومات والجهات المانحة، و80 التزامًا من منظمات المجتمع المدني، و10 التزامات من المؤسسات، و21 التزامًا من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، و17 التزامًا من الجهات الأخرى، والتزامًا واحدًا من القطاع الخاص لتحقيق ذلك. وكان عنصر التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة هو الأعلى بين التزامات الجهات متعددة الأطراف، حيث ساهمت نسبة 33% من إجمالي التزاماتها في هذه الفئة. وهذا يشير إلى المكانة الفريدة التي تتمتع بها مجموعة أصحاب المصلحة خاصةً من حيث قدرتها على جمع أصحاب المصلحة المختلفين معًا في نفس المنصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل الالتزامات أيضًا لتقييم ما إذا كانت تنطوي على تعاون مشترك من جانب نوع واحد أو أكثر من أنواع أصحاب المصلحة. وبشكلٍ عام، ساهم 476 التزامًا أو 34% من جميع الالتزامات في هذه الفئة، وهي الأعلى من بين جميع الموضوعات. وعند النظر إلى عنصر التعاون المشترك على حدة، يتبين أنه حصل على أعلى عدد من الالتزامات بين المؤسسات (49% من جميع التزاماتها ساهمت في هذه الفئة)، يليه الجهات متعددة الأطراف (44% من جميع التزاماتها ساهمت في هذه الفئة).

بالإضافة إلى ذلك، إذا قمنا بتحليل الالتزامات التي تعهدت بها منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فإننا نجد أن التعاون المشترك قد حصل على أعلى نسبة من الالتزامات في كلتا مجموعتي أصحاب المصلحة، بنسبة 38% من جميع التزامات منظمات المجتمع المدني و39% من جميع التزامات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يُظهر احتمالية زيادة الطلب على التعاون المشترك نحو التنمية الشاملة. ويعرض الشكل 8 النسبة المئوية لالتزامات أصحاب المصلحة التي تنطوي على التعاون المشترك.

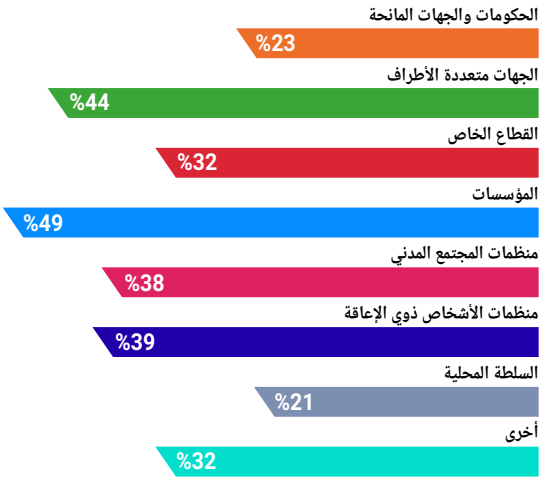

الشكل 8: الالتزامات التي تضمن التعاون المشترك بين أصحاب المصلحة

الحكومات والجهات المانحة: **%23**
الجهات متعددة الأطراف: **%44**
القطاع الخاص: **%32**
المؤسسات: **%49**
منظمات المجتمع المدني: **%38**
منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: **%39**
السلطات المحلية: **%21**
أخرى: **%32**

في حين أن العديد من الأمثلة تسلط الضوء على التعاون الدولي والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، فإن القسم أدناه يشير إلى بعض الأمثلة من مجموعات أصحاب المصلحة. وتتراوح الالتزامات الإجمالية بين الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، وعنصر استخدام السياسة ومساحة الحوار السياسي للدعوة إلى اتباع نهج شامل لمسائل الإعاقة في خطط العمل المشتركة، ودعم التمويل للمبادرات التي تعزز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

الاتحاد الأوروبي:

- سيعمل **الاتحاد الأوروبي** بشكل متزايد على إثارة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحوارات مع البلدان الشريكة له، وسيدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز التصديق عليها على الصعيد العالمي.

- ستواصل **المفوضية الأوروبية** دعم حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة ودعم إدماجهم الاجتماعي في إطار سياسات التوسع والجوار للاتحاد الأوروبي. ومن خلال السياسات والحوارات السياسية مع البلدان الشريكة، ستدعم المفوضية إصلاحات السياسات العامة لجعلها أكثر شمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعتزم **المفوضية الأوروبية** توفير 5 ملايين يورو في شكل دعم مالي مخصّص **لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** من البرنامج المواضيعي الجديد لأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - التحديات العالمية

منظمة الصحة العالمية:

- نلتزم، بالشراكة مع **منظمة اليونيسيف وشركة أيه تي سكيل (ATscale)** وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والوطنية، بالعمل على زيادة توافر التكنولوجيا المساعدة المناسبة وتعزيز الوصول إليها. ويشمل ذلك العمل من أجل تعزيز الأنظمة داخل الدولة لضمان تقديم خدمات أفضل بالإضافة إلى الأنشطة العالمية للمناصرة ورفع الوعي.

- نلتزم بالعمل مع **منظمة اليونيسيف** والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة كجزء من خطة العمل المشتركة لتسهيل إدراج المنتجات المساعدة ذات الأولوية في كتالوجات منتجات **منظمة الصحة العالمية/منظمة اليونيسيف** لضمان قدرة البلدان على شراء منتجات مساعدة ميسورة التكلفة وعالية الجودة.

- نلتزم، بالشراكة مع **منظمة اليونيسيف ومركز الابتكار العالمي لذوي الإعاقة وشركة أيه تي سكيل (ATscale)**، بالعمل على إصدار التقرير العالمي عن التكنولوجيات المساعِدة، والعمل مع الدول الأعضاء لتنفيذ عشر توصيات شاملة من التقرير العالمي؛ بالإضافة إلى جمع البيانات حول الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة من ثلاثين دولة أخرى من الدول الأعضاء.

- (نلتزم بـ) الحد من التمييز والوصمة من خلال تعزيز التغيير السلوكي في المجتمعات وعبر جميع أوجه التعاون الإنمائي، ومعالجة أوجه التقاطع، على سبيل المثال من خلال الإطلاق والتنفيذ العالمي للتدريب الإلكتروني ضمن مبادرة الحقوق المتعلقة بالجودة بشأن الصحة النفسية والتعافي والإدماج المجتمعي لدى منظمة الصحة العالمية.

فنلندا:

- تُجدّد **فنلندا** التزامها طويل الأجل بتنفيذ جدول أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة لعام 2030 وستقوم فنلندا بتقديم الدعم **لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** والدعوة إلى المناصرة في هذا الصدد.

- ستدعم **فنلندا** السياسات والاستراتيجيات والبرامج الشاملة لمسائل الإعاقة والتحويلات الجنسانية وكذلك آليات المساءلة في سياستها للتأثير في **الاتحاد الأوروبي** ومع شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف. ويُعد تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، أولوية طويلة الأجل في سياسة فنلندا الخارجية والأمنية القائمة على حقوق الإنسان، وسياستها الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان وكذلك في المساعدات الإنسانية.

- ستعمل **فنلندا** على تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم من خلال دعم التحول المنهجي نحو أنظمة التعليم الشاملة بالتعاون مع البلدان الشريكة ومن خلال الشراكات الدولية.

الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية:

سيستمر **الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية** في الدعوة إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة كشرط مسبق لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وعلى مدار العامين القادمين، سيقوم بما يلي:

- العمل عن كثب مع منظمة الصحة العالمية لدعم إعداد ونشر التقرير العالمي بشأن الصحة والإعاقة.

- الدعوة لتنفيذ قرار جمعية الصحة العالمية رقم EB148.R6 بشأن أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه للأشخاص ذوي الإعاقة، سواء من خلال الاضطلاع بأنشطة المناصرة المباشرة وكجزء من دوره كشريك في رئاسة فريق عمل الرعاية الصحية الشاملة التابع لشبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة.

- التعاون مع اثنين على الأقل من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين في مجال الصحة والمساهمة في خمسة فعاليات رئيسية في مجال الصحة على الأقل، بهدف تعزيز إدماج منظور الإعاقة كجزء من التغطية الصحية الشاملة والتصدي للتمييز بأشكاله المتعددة والمتقاطعة في القطاع الصحي، بما في ذلك التحيّز الجنساني والتمييز على أساس السن.

المنظمة المعنية بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدانمرك:

- ستدعو **المنظمة المعنيّة بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدانمرك (DPOD)** مع المنظمات والمؤسسات الدانمركية المعنيّة بالأنشطة الدولية للتعاون الإنمائي والأعمال الإنسانية إلى اتخاذ خطوات فعلية نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجهم ومنظماتهم. وسيتحقق ذلك من خلال الحوار المستمر وبدء التعاون فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة.

مع تقدم مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ التزاماتهم الخاصة، هناك ثلاثة مجالات معينة ستكون مهمة بالنسبة إلى هذا القسم. أولاً، ثمة مجال

لإجراء مزيد من الأبحاث لفهم ما إذا كانت الالتزامات تتناول كلا بُعدي النهج ثنائي المسار، مما يعني تقييم ما إذا كانت الالتزامات تنطوي على التركيز على التدابير الخاصة بالإعاقة أو تدابير تعميم مراعاة مسائل الإعاقة. وتشير الدراسات إلى أنه عند تطبيق النهج ثنائي المسار، ترجح كفة الخدمات الخاصة بالإعاقة.[26] على الرغم من أن المبادرات التي تم تعميمها قد تتطلب مزيدًا من الجهد والوقت، إلا أنها لديها القدرة على تمكين الحكومات (الجهات المسؤولة) من تقديم نتائج مستدامة وطويلة الأجل من خلال إزالة العوائق التي تحول دون الإدماج والوصول الشامل.[27] وفي الآونة الأخيرة، هناك اعتراف متزايد بأن النهج ثنائي المسار لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج ناجحة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة إلا إذا تم التركيز على كلا المسارين، لأنهما يكمل بعضهما البعض.[28]

ثانيًا، في حين أن العديد من أصحاب المصلحة قد حددوا بالفعل أو ذكروا الشركاء الذين سيعملون معهم بشكل مشترك، فهناك فرصة لتسهيل التعاون والشراكات بشكل أكبر بين أصحاب المصلحة الذين يعملون على أهداف مماثلة. وقد تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في تشجيع الشركاء على استخدام **بوابة الالتزامات** التي تديرها أمانة القمة العالمية للإعاقة والمتاحة لاستعراضها على **الموقع الإلكتروني للقمة العالمية للإعاقة**، لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم العثور على شركاء يعملون على قضايا تتماشى مع التزاماتهم. ويجب أيضًا بذل الجهود لضمان إدراج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الشراكات والحفاظ على الشروط المسبقة اللازمة عند إقامة الشراكات لضمان قدرتها على المشاركة الهادفة (يرد المزيد في هذا الشأن في قسم المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة).

وأخيرًا، كما هو موضح في قسم الآثار المالية وحشد الموارد، فإن تتبع المساعدات المالية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير للرصد والمساءلة حيثما لم يتم تحديدها بالفعل في الالتزامات، سيكون أمرًا بالغ الأهمية لتتبع المساعدات والاستثمارات وتقييم مدى انتشارها للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والتأثير على حياتهم.

الشكل 9: اقتباس من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، التعليقات الافتتاحية، القمة العالمية للإعاقة لعام 2022

"نحن بحاجة إلى تعاون أوسع نطاقًا وأكثر عمقًا . ويجب أن نتبع نهجًا شاملاً للمجتمع لضمان إدماج منظور الإعاقة . ولن نتمكن من تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2030 إلا من خلال العمل معًا - عبر الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص."

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، التعليقات الافتتاحية، القمة العالمية للإعاقة لعام 2022

26 آيه آي جوبيه، كاثي. مجموعة أدوات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. البعثة المسيحية للمكفوفين، 2017، www.cbm.org/fileadmin/ user_upload/Publications/CBM-DID-TOOLKIT-accessible.pdf.

27 الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. (2012). تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في نموذج التنمية الجديد. الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

28 آيه آي جوبيه، كاثي. مجموعة أدوات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. البعثة المسيحية للمكفوفين، 2017، www.cbm.org/fileadmin/ user_upload/Publications/CBM-DID-TOOLKIT-accessible.pdf.

إنشاء البيانات والأدلة

تُعد البيانات والأدلة الموثوقة عنصرًا محوريًا في كسب ثقة صانعي القرار والمجتمع الأوسع نطاقًا والسماح لواضعي السياسات وموظفي البرامج والباحثين بضمان نتائج أفضل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.[29] ويتم تسليط الضوء على أهمية البيانات في المادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي الهدف 9 من ميثاق التغيير.[30] من ناحية أخرى، لا يقتصر نقص البيانات والبحوث على التأثير على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية فحسب، بل يمكنه أيضًا "إخفاء" شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يزيد من تهميش هذه الفئة.

الشكل 10: الهدف 9 من ميثاق التغيير

> ***"جمع واستخدام بيانات وأدلة أفضل لفهم حجم وطبيعة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة والتصدي لها، باستخدام الأدوات المختبرة بما في ذلك مجموعات الأسئلة المتعلقة بالإعاقة الخاصة بفريق واشنطن".***
> الهدف 9، ميثاق التغيير

تشير دراسة أُجريت مؤخرًا إلى أن الافتقار إلى بيانات موثوقة ومصنّفة حول انتشار الإعاقة ومدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وجودتها يؤدي إلى تفاقم انعدام مشاركتهم. وحتى عندما تكون البيانات متاحة، يركز معظمها على الجانب الكمي بدلاً من الجانب النوعي، وهو ما قد يفوّت ملاحظة التمييز الذي يتعرض له مختلف الأشخاص ذوي الإعاقة[31]، لا سيما المجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا.

لقد شكّلت الحاجة إلى بيانات وأدلة موثوقة وكذلك آليات منتظمة للرصد والإبلاغ جزءًا مهمًا من المناقشات التي عُقدت في قمة عام 2022. وترتبط البيانات والأدلة بعلاقة حيوية مع الرصد والتقييم وتعمل على تعزيزهما، مما يؤدي بدوره إلى مستوى مساءلة أفضل بشأن القرارات. ويُظهر تحليلنا أن الالتزامات المقدمة من الحكومات وعبر مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى ساهمت على نطاق واسع (بحد أقصى ضمن القطاعات الستة التي تمت مراجعتها) في هذا الموضوع.

تضمنت نسبة 29% أو 407 من الالتزامات الاهتمام بالرصد والتقييم و/أو إنشاء البيانات والأدلة كجزء من التزاماتها، وهي ثاني أعلى فئة تلقت التزامات بعد التعاون المشترك. وقد تم تناول الرصد والتقييم و/أو إنشاء البيانات والأدلة في 104 التزامًا فيما بين الحكومة والجهات المانحة، و93 التزامًا فيما بين الجهات متعددة الأطراف، و123 التزامًا فيما بين منظمات المجتمع المدني؛ و21 التزامًا فيما بين المؤسسات؛ و10 التزامات من القطاع الخاص؛ و24 التزمًا من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و3 التزامات من السلطات المحلية؛ و29 التزامًا من جهات "أخرى". وعند النظر بشكل فردي في التزامات أصحاب المصلحة، نجد أن 53% من جميع الالتزامات من جانب القطاع الخاص (الأعلى) و51% من جميع الالتزامات من جانب الجهات متعددة الأطراف تضمنت عنصرًا من عناصر الرصد والتقييم و/أو البيانات. وبالنسبة للمؤسسات، نجد أن هذه النسبة بلغت 40%. وكانت نسبة المساهمة في هذه الفئة هي الأدنى بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تناولت نسبة 18% من التزاماتها هذا الموضوع. وقد يكمن أحد الأسباب لذلك في القدرة التنظيمية المحدودة. وبشكل عام، فإن هذا مجال يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تطويره بشكل أكبر.

عندما ننظر إلى مسألة تصنيف البيانات بشكل أكثر تحديدًا، نجد أنه تم تناولها 68 مرة. فقد قدمت الحكومة والجهات المانحة 22 التزامًا، وقدمت منظمات المجتمع المدني 20 التزامًا، وتناولت الجهات متعددة الأطراف تصنيف البيانات في 17 التزامًا. وقد تناولته الجهات الأخرى أربع مرات، وتناولته منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مرتين، والمؤسسات مرتين، وتناوله القطاع الخاص مرة واحدة. بالإضافة إلى جمع البيانات، قدّم أصحاب المصلحة أيضًا التزامات بشأن بناء المزيد من المعرفة حول القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء الدراسات التي من شأنها أن تُوجّه تصرفاتهم واستراتيجياتهم.

29 منظمة الصحة العالمية. (2011). التقرير العالمي بشأن الإعاقة 2011. منظمة الصحة العالمية.

30 الجمعية العامة (2007). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، A/RES/61/106

31 التحالف الدولي للإعاقة. (يوليو، 2022). تطبيق معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على العمليات البرنامجية: نظرة على البرامج الشاملة عمليًا. التحالف الدولي للإعاقة.

تأتي واحدة من أكثر مجموعات الالتزامات شمولاً ضمن هذه الفئة من منظمة اليونيسف التي تقدم 8 التزامات محدّدة (الشكل 11). وهذا يُعد مثالاً جيدًا بسبب: 1) التركيز على إنشاء أدوات شاملة لجمع البيانات؛ 2) التركيز على بناء قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع الجوانب (تحليل البيانات وتفسيرها ونشرها واستخدامها)؛ 3) التركيز على التعاون المشترك والدعوة إلى التصنيف المنهجي والإبلاغ عن شمول البيانات؛ و4) الأهم من ذلك، تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأبحاث. ويوضح الشكل 11 التزامات منظمة اليونيسف المتعلقة بالبيانات.

الشكل 11: التزامات منظمة اليونيسف المتعلقة بالبيانات

تلتزم **منظمة اليونيسف** بإنشاء أدلة جديدة من خلال البحث والتقييم والبيانات لتحسين السياسات وزيادة الاستثمار لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة (8 التزامات):

1. **تطوير أدوات شاملة لجمع البيانات تعالج القضايا الحرجة التي تؤثر على الأطفال ذوي الإعاقة.**
2. **تقديم الدعم المالي والتقني لما لا يقل عن 40 دولة لجمع البيانات الإحصائية عن الأطفال ذوي الإعاقة عبر العديد من مؤشرات رفاه الأطفال، بما في ذلك من خلال المسوح العنقودية متعددة المؤشرات التي تدعمها منظمة اليونيسف.**
3. **دعم تعزيز الأنظمة الإدارية لإنشاء بيانات عن الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لدمج الأسئلة ذات الصلة في نظم المعلومات الإدارية للتعليم وحماية الطفل والحماية الاجتماعية وكذلك الدعوة إلى توفير نظم معلومات إدارية للرعاية الصحية الشاملة.**
4. **دعم تطوير قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين فيما يتعلق بتحليل البيانات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة وتفسيرها ونشرها واستخدامها.**
5. **دعم التصنيف المنهجي والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية لرفاه الأطفال، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال.**
6. **دعم المشاريع الجديدة والمبتكرة لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة وتحليلها ونشرها واستخدامها من خلال مركز التميز المعني ببيانات الأطفال ذوي الإعاقة، عن طريق توفير التمويل والتنسيق والرقابة على الجودة والمساعدة التقنية.**
7. **العمل، بالتشاور مع مجتمع أبحاث الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وشركاء التنمية الآخرين، على إنشاء جدول أعمال عالمي للبحث بشأن الأطفال ذوي الإعاقة من أجل إنشاء الأبحاث والأدلة الجديدة ومشاركتها واستخدامها لتوجيه الاستثمار في التدخلات الفعالة لدعم إدماج الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم، وذلك من خلال جهد مشترك بين مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف وفريق البرامج.**
8. **تعميم مراعاة مسائل الإعاقة تدريجيًا وتعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأبحاث التي تجريها المنظمة في السياقين الإنمائي والإنساني.**

بالإضافة إلى ذلك، نجد أيضًا أمثلة ملموسة بشأن الموضوع من **الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وحكومة المملكة المتحدة وحكومة بنغلاديش والشراكة العالمية من أجل التعليم وبرنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومصرف التنمية الآسيوي** وغيرها.

في حين أنه من المعترف به أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في معالجة فجوات الأدلة وتضطلع بأدوار الرصد والتقييم التي تؤثر بشكل إيجابي على تصميم البرامج وتنفيذها، فقد أبلغت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المسح الأخير الذي أجراه التحالف الدولي للإعاقة عن انخفاض مستويات المشاركة في الرصد والتقييم، حيث أفادت نسبة 26% من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المتوسط أنها لم تتم دعوتها مطلقًا لرصد وتقييم السياسات والبرامج العامة (يبدو أن صانعي القرار الإقليميين يُظهرون مشاركة أكثر منهجية قليلًا).[32] وبالنظر إلى ذلك، نعتقد أنه من المهم أيضًا تسليط الضوء على الأمثلة التالية كأمثلة جيدة تضع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في دور الرصد والتقييم:

- تلتزم **سويسرا** بزيادة المشاورات والمشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير السياسات والأنظمة الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وكذلك في التعاون الدولي

- **وزارة الخارجية والتجارة - الحكومة الأسترالية:** تلتزم أستراليا بإدماج منظور الإعاقة في دعمنا لبرامج الحماية الاجتماعية. وسندعم تصميم وتقديم برامج سهلة الوصول بشكل شامل للجميع تزيل العوائق التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على دعم الدخل، مع العمل في الوقت ذاته على معالجة التكاليف الإضافية المتعلقة بالإعاقة. وستعزز أستراليا ضمان الدخل والتدريب على المهارات والدعم الخاص بالإعاقة لتمكين المشاركة الاقتصادية والحماية من الفقر. وسنعمل على إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج وتصميمها وتنفيذها وتقييمها، وتقديم الدعم لتعزيز مهاراتها ومعارفها للمساهمة بثقة في المناقشات مع الحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة وتقديم المدخلات التقنية بشأن القضايا التي تؤثر عليها.

- تلتزم **منظمة رصد حقوق ذوي الإعاقة** بالمساهمة في زيادة قدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال التدريب، في مهارات المناصرة الاستراتيجية (بما في ذلك التقاضي الاستراتيجي) من أجل تعزيز مشاركتها الكاملة والفعالة في المشاورات الحكومية والعمليات الأخرى في تصميم السياسات والأنظمة الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وكذلك في التعاون الدولي.

على النحو الموضح في الدراسة الأخيرة التي أجراها تحالف أطلس، "ما لا يتم عده وقياسه يصبح القيام به أقل احتمالاً". لذا يحتاج أصحاب المصلحة إلى رصد جهودهم وتتبعها لضمان خضوعهم للمساءلة عن التزاماتهم.[33]

32 التحالف الدولي للإعاقة. "ليس مجرد ملء لخانة موضوع الإعاقة؟ المشاركة الهادفة لمنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومخاطر الرمزية." التحالف الدولي للإعاقة، 10 يونيو 2022، www.internationaldisabilityalliance.org/blog/%E2%80%9Cnot-just-ticking-disability-box-meaningful-opd- participation-and-risk-tokenism%E2%80%9D

33 تحالف أطلس. (2022). "لا شيء بدوننا": القمة العالمية للإعاقة 2022: أوسلو: تحالف أطلس.

التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا

الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا مجموعة واحدة متجانسة ويمكن أن تختلف تجربتهم مع الإعاقة نتيجة تفاعل الظروف الصحية والعوامل الشخصية والعوامل البيئية اختلافًا كبيرًا. وفي الوقت نفسه، بينما ترتبط الإعاقة بالحرمان، لا يُعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من الحرمان بنفس القدر. فهناك بعض الفئات مثل النساء ذوات الإعاقة تعاني من التمييز المزدوج المرتبط بالجنسانية وكذلك الإعاقة.[34]

وينعكس ذلك في المسح الأخير الذي أجراه التحالف الدولي للإعاقة والذي يشير إلى أن الأشخاص الصم المكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية والأشخاص ضعاف السمع يشاركون في عملية صنع القرار بدرجة أقل بكثير. وفي الوقت نفسه، فإن المجموعات الأقل مشاركة تتمثل في الأشخاص المصابين بالجذام، والأشخاص المصابين بمرض مزمن، والأشخاص ذوي القامة القصيرة جدًا، والأشخاص المصابين بالصرع، أو المهق، أو البهاق. ويشير التقرير إلى عدم وجود دليل على زيادة مشاركة العديد من مجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار بين المسحين الأول والثاني.[35]

أشار "تقرير القمة العالمية للإعاقة: عام واحد على المساءلة (سبتمبر 2019)" الصادر عن التحالف الدولي للإعاقة ووزارة التنمية الدولية البريطانية إلى أن "التقاطعية" لم يتم ذكرها إلا مرة واحدة بشكل مباشر (بواسطة مؤسسة فورد) ومرة واحدة بشكل غير مباشر (بواسطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإشارة إلى تعميم مراعاة منظورات الجنسانية والسن ومسائل الإعاقة) في التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام 2018.[36] وقد كان ذلك مهمًا لأنه عكس الفجوة في فهم أصحاب المصلحة ومشاركتهم في مفهوم كيف تتقاطع الهويات المتعددة وتؤدي غالبًا إلى تجارب مزدوجة من التمييز والتهميش. كما ظهرت مسألة التقاطعية وعدم فهم كيف تؤدي غالبًا إلى التمييز بشكل مضاعف تجاه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب هوياتهم الأخرى كمشكلة حاسمة خلال المشاورات الإقليمية والوطنية في القمة العالمية للإعاقة. وأشار المشاركون إلى أن التمييز غالبًا ما يشمل أولئك الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم من مجتمع الميم الموسّع والسكان الأصليين والنساء ذوات الإعاقة.

الشكل 12: اقتباس بشأن التقاطعية من مشاورات نيبال، 2020

> ***"هناك فجوة كبيرة في فهم القضايا والمخاوف والحقوق المتعلقة بالإعاقة والسكان الأصليين والنساء والتقاطعية على المستويين الوطني والمحلي".***
> مشاورات نيبال، ديسمبر 2020

تمت مراجعة التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 من حيث مساهمتها في فئة "التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا". ويدرك التحالف الدولي للإعاقة أن مصطلح "المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا" يشير لمجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة تشارك بدرجة أقل في عمليات صنع القرار. وتتميز حركة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنها غير متجانسة، مثل بقية الحركات الاجتماعية الأخرى. فقد كانت بعض المجموعات في العادة أقل انخراطًا في العمليات التشاركية، أو يصعب الوصول إليها أو تواجه عوائق أعلى أمام المشاركة مثل الأشخاص الصم المكفوفين، والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية، والأشخاص المصابين بالتوحد أو الصم. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا أولئك الذين قد يكونوا أقل مشاركة في عملية صنع القرار مثل النساء والأطفال وكبار السن والسكان الأصليين، بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين لأقليات متنوعة على أساس المعتقد أو العرق أو الطائفة أو الطبقة أو التوجه الجنسي الهوية الجنسانية. وقد يختلف هذا الفهم في مختلف البلدان والثقافات والسياقات.

34 منظمة الصحة العالمية. (2011). التقرير العالمي بشأن الإعاقة 2011. منظمة الصحة العالمية.

35 التحالف الدولي للإعاقة. "ليس مجرد ملء لخانة موضوع الإعاقة؟ المشاركة الهادفة لمنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومخاطر الرمزية." التحالف الدولي للإعاقة، 10 يونيو 2022، www.internationaldisabilityalliance.org/blog

36 التحالف الدولي للإعاقة. (2019). القمة العالمية للإعاقة: تقرير عام واحد من المساءلة (سبتمبر 2019)، الصفحة رقم 32

توصّل التحليل إلى أنه مقارنة بإشارتين فقط لهذه الفئة في التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام 2018، فقد شكّلت نسبة 24% من جميع الالتزامات أو 341 التزامًا جزءًا من هذه الفئة خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2022. وعند النظر إلى هذه الفئة بشكل فردي، يتبين أنها قد تم الاعتراف بها بشكل أكبر في التزامات منظمات المجتمع المدني بنسبة 31% (من جميع التزامات منظمات المجتمع المدني)، تلتها الالتزامات التي تعهدت بها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تنطوي نسبة 27% من جميع التزاماتها على عنصر من عناصر التقاطعية و/أو تتناول مسائل المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا. وهذا يُظهر فهمًا أفضل بكثير للتقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا بين هاتين المجموعتين من أصحاب المصلحة على أحد المستويات، ويؤكد، على المستوى الآخر، ضرورة عمل أصحاب المصلحة الآخرين معهم عن كثب لمعالجة إدماج منظور الإعاقة، بمختلف أشكالها. كما يُظهر مجالًا أكبر للمشاركة في هذا الموضوع من جانب أصحاب المصلحة الآخرين.

وقد بلغت نسبة هذه الفئة 17% فيما بين الحكومات والجهات المانحة؛ و29% بين الجهات متعددة الأطراف؛ و26% بين المؤسسات؛ و21% بين السلطات المحلية؛ و15% بين الجهات الأخرى؛ و11% في القطاع الخاص (أقل نسبة)، مما يُظهر مجالاً إضافيًا للتعزيز. وبشكل عام، كان هناك فهم أفضل بكثير للتقاطعية، مما عكس اعترافًا متزايدًا بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة بتنوع التجارب التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

وذكرت العديد من الالتزامات أنها ستراعي التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا وبالتالي ستعالج الهويات المختلفة بما في ذلك الجنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت العديد من الالتزامات أيضًا على وجه التحديد النساء والفتيات ذوات الإعاقة و/أو تناولت المساواة بين الجنسين. وتشمل بعض الأمثلة التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الفئة ما يلي:

- ستقدم **حكومة سيراليون** الدعم التقني والمادي للنساء ذوات الإعاقة والشباب ذوي الإعاقة لتعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار من خلال منظمات النساء والشباب الرئيسية. كما ستعمل على إشراك لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لتعزيز دمج قضايا النساء ذوات الإعاقة والشباب ذوي الإعاقة في دساتير وبيانات الأحزاب السياسية في الدولة.

- ستعمل **الدانمرك** على مكافحة العنف الجنساني في الأزمات. بصفتها القائد العالمي لنداء العمل بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ لعام 2021-2022.

- ستعمل **حكومة ملاوي** على تعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات والمنتجات المالية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما النساء ذوات الإعاقة والشباب ذوي الإعاقة من خلال ضمان تطبيق مؤسسات التمويل العام لسياسات ومبادئ توجيهية تمكينية بحلول عام 2026 كما التزمت بمراجعة سياسة الصحة الجنسية والإنجابية لمعالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة لضمان الإعمال الكامل لحقهن في الصحة الجنسية والإنجابية، مع احترام الاستقلالية الجسدية والموافقة المستنيرة.

- ستضمن الاستراتيجية والخطة التنفيذية المعنية بالنساء والفتيات لدى وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية دمج النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل هادف عبر الأولويات الرئيسية، والتعزيز المتبادل **لاستراتيجية إدماج منظور الإعاقة الخاصة بوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية** لعام 2022. كما ستساهم أيضًا في بذل جهود عالمية أكثر فعالية وتضافرًا للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة في إطار برنامجها "ما هي الإجراءات المُجدية في منع العنف: برنامج الأثر واسع النطاق".

- سيحتفي **البرنامج الإيبري-الأمريكي للإعاقة** بتبادل أفضل الممارسات بين منظمات النساء ذوات الإعاقة لتعزيزها في المنطقة الأيبرية - الأمريكية

- ستعمل **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** على تعزيز مشاركاتها وشراكاتها مع مختلف الحركات الاجتماعية من خلال تعزيز بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الرئيسية لتعزيز قيادة النساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما ستضع خطة عمل (2022-2025) هذا العام لتحديث وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لإدماج منظور الإعاقة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع أعمالها المتعلقة بالسياسات والبرامج والدعم المعياري والحكومي الدولي.

- تتبنى **مؤسسة نور من أجل العالم** نهجًا تقاطعيًا يدمج منظوري الجنسانية والإعاقة بطرق تكميلية وشاملة. وفي السنوات الأربع المقبلة (2022-2025)، أ) تهدف إلى تطوير أدوات لقياس الكفاءة في المساواة بين الجنسين في المؤسسة، والاستثمار في التنمية المنظّمة للقدرات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ورصد وتحسين التوازن بين الجنسين ونسبة الإعاقة في الموظفين ومجلس الإدارة، ب) تهدف إلى ضمان تطبيق استراتيجية تواصل مراعية للمنظور الجنساني ومشاركة أفضل الممارسات المعنية بإدماج منظور الجنسانية والإعاقة مع مختلف الجماهير والشركاء، ج) تهدف إلى التعامل مع وإشراك وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة والرجال والفتيان ذوي الإعاقة بمختلف أشكالهم بالتساوي في برامجها ودعوتها، وتطبيق المؤشرات الجنسانية على برامجها وتتبع التقدم المحرز في المزيد من برامج المؤشرات الجنسانية 2 وتوثيق أفضل الممارسات بشأن المساواة بين الجنسين في البرامج.

- ستزيد **الوكالة الدولية لإنقاذ البصر** من برامجها المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بجميع فئاتهم مع التركيز بشكل خاص على حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وستعمل على دعم النساء والفتيات ذوات الإعاقة كعوامل للتغيير في تشكيل القرارات التي تؤثر عليهن، لا سيما داخل هياكل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الآثار المالية وحشد الموارد

يشير تقرير الأمم المتحدة حول الإعاقة والتنمية (2019) إلى أن الإنفاق الحكومي على مسائل الإعاقة يمكن أن يعكس التزامًا سياسيًا لتعزيز مجتمع شامل يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة فيه بشكل كامل.[37] كما يؤكد على أن البيانات المتعلقة بهذه النفقات لا يتم تتبعها غالبًا بصورة منتظمة. وفي تحليله للبيانات المتعلقة بالنفقات العامة على إعانات الإعاقة، توصّل التقرير إلى أن الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة يبلغ في المتوسط 1.34% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير دراسات أخرى أيضًا إلى اتجاهات مماثلة في التنمية الدولية. وبحسب التقديرات، تتلقى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 3% فقط من التمويل المخصص لحقوق الإنسان الممنوح عالميًا للمبادرات المعنية بالإعاقة، على الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون 15% من السكان.[38] وبالمثل، تبيّن في دراسة حديثة أن أقل من 0.5% من التمويل المقدم للمساعدات العالمية يشمل مسائل الإعاقة.[39]

37 الأمم المتحدة. (2019). تقرير بشأن الإعاقة والتنمية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بواسطة الأشخاص ذوي الإعاقة ولصالحهم ومعهم. الأمم المتحدة.

38 إنشاء شكل جديد "للعمل كالمعتاد" - موقع DID4All الإلكتروني، أفكار ودروس من برنامج المعونة الأسترالي حول المشاركة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرمجة الإنمائية والأعمال الإنسانية - https://did4all.com.au/Uploads/CreatingANewBusinessAsUsualDPOEngagementInDevelopment.pdf

39 والتون، دي (2020). المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة لمسائل لإعاقة: بيانات المعونة الخاصة بالمتبرعين والقنوات والمتلقين. المبادرات الإنمائية. https://devinit.org/documents/755/Disability-inclusive- ODA_IF.pdf.

لا يمكن تجاهل أهمية التمويل. ففي حين أن الالتزامات تعِد بالتغيير، إلا أن هناك حاجة إلى دعم الأقوال بالأفعال، والأفعال تتطلب موارد، بما في ذلك الموارد المالية. وعلى الرغم من أن القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 قد شهدت العديد من الالتزامات الواعدة بالتمويل الهادف لتوسيع نطاق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، إلا أن الحشد الشامل للموارد و/أو الالتزامات التي تنطوي على عنصر ذي تأثير مالي ظل منخفضًا من حيث العدد، وقد حصل هذا الموضوع على أقل عدد من الالتزامات وأظهر مجالاً لمزيد من التعزيز. وبشكل عام، تم الحصول على 259 التزامًا في هذه الفئة (18% من جميع الالتزامات، وثاني أقل نسبة). وقد ساهمت الحكومات والجهات المانحة بنسبة 28% من جميع الالتزامات أو ما يساوي 130 التزامًا في هذه الفئة. عند النظر إلى هذه الفئة بشكل فردي، يتبين أن أعلى مساهمة كانت من جانب المؤسسات التي ساهمت بنسبة 43% من جميع التزاماتها في هذه الفئة.

وكان أحد الالتزامات الملموسة في إطار هذا الموضوع هو الالتزام الذي قدمته **وزارة الخارجية والتجارة - الحكومة الأسترالية**. وهذا مثال جيد لأنه: 1) يركز على التمويل الأساسي متعدد السنوات؛ 2) ينطوي على بُعد يتمثل في توفير مرونة استخدام التمويل وفقًا للأولويات التي تحددها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و3) يتضمن نهجًا متقاطعًا.

الشكل 13: التزام وزارة الخارجية والتجارة - الحكومة الأسترالية

> ***"ستعمل أستراليا على زيادة تمويلها الأساسي متعدد السنوات إلى منتدى المحيط الهادئ للإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة من أجل دعم أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. يدعم التمويل الأساسي منتدى المحيط الهادئ للإعاقة والتحالف الدولي للإعاقة لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية ويوفر المرونة لاستخدام الأموال في المصارف الأكثر احتياجًا لها. وهذا مهم بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19 حيث يمكن أن تستمر الظروف في التغير بسرعة والتأثير سلبًا على الأشخاص ذوي الأوضاع الهشّة. وسيتم إيلاء الاهتمام لاستراتيجيات تعزيز المساواة بين الجنسين والأشخاص الذين يواجهون التمييز المتقاطع."***

وزارة الخارجية الدانمركية

ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على الالتزام الذي نجده في هذا القسم الالتزام الذي قدمته **وزارة الخارجية الدانمركية**. وهذا مثال جيد بسبب 1) تركيز الوزارة على تعزيز القيادة المحلية، بما في ذلك تحويل الأموال والملكية وسلطة صنع القرار إلى الشركاء المحليين؛ 2) شراكاتها الاستراتيجية؛ 3) وضع خطة قابلة للتنفيذ محددة زمنيًا؛ 4) التمويل الكافي لدعم الالتزام؛ و5) الالتزام بنهج تقاطعي.

- ستعمل الدانمرك على توفير صوت للأشخاص ذوي الإعاقة كما هو موضح في استراتيجية التعاون الإنمائي، "العالم الذي نتشاركه". وستركز الدانمرك بشكل خاص على تعزيز القيادة المحلية، بما في ذلك تحويل الأموال والملكية وسلطة صنع القرار إلى الشركاء المحليين من خلال الشراكة الوثيقة مع المنظمة المعنية بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدانمرك (DPOD) ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني الدانمركية. وتتميز الشراكات الاستراتيجية من عام 2022 وحتى 2025 بتركيز قوي ومتزايد على تعزيز القيادة المحلية، مع التأكيد بشكل خاص على مشاركة الشباب والفتيات والنساء والمجموعات في السياقات المهمشة والضعيفة

- ستنضم الدانمرك إلى شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة لدعم التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز قاعدة المعرفة عبر وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية وفي التعاون الإنمائي الدانمركي.

في تحليلنا، نجد أيضًا التزاماتٍ ضمنية بشكل أكبر أو تؤثر بشكل غير مباشر على التمويل وحشد الموارد من خلال وضع ضرورات السياسة والتغييرات النظامية داخل الوكالة الخاصة بهم. على سبيل المثال، تشير **المفوضية الأوروبية** إلى أنها "ستعمل على تتبّع الاستثمارات الشاملة لمسائل الإعاقة من أجل الرصد المستهدف لتمويل الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام مؤشر الإعاقة الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي".

وبالمثل، تلتزم **وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية التابعة لحكومة المملكة المتحدة** بتمويل شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، وهي هيئة تنسيق تضمّ أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين الذين لديهم مصلحة مشتركة لإحراز تقدم في التنمية الشاملة لمسائل لإعاقة حتى مارس 2024 بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الوزارة على تضمين مبدأ "إدماج منظور الإعاقة" في سياستها الجديدة للاستثمار المسؤول والتي تتضمن قائمة بالممارسات الرئيسية الموصى بها وتعزيز وبدء المناقشات ذات الصلة بشأن إدماج منظور الإعاقة مع الجهات المُستثمر فيها. كما تهدف إلى استخدام صوتها بصفتها جهة مانحة رئيسية **للشراكة العالمية من أجل التعليم و"التعليم لا يمكن أن ينتظر"**، للدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة عبر استثماراتنا متعددة الأطراف، بحيث تكون شاملة لمسائل الإعاقة.

وتعد التزامات **مؤسسة فورد** من الأمثلة الجيدة الأخرى في هذه الفئة. وهي تشكل مثالاً جيدًا لعدة أسباب: 1) أنها تتناول بناء القدرات التنظيمية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ 2) تسمح بدعم تشغيلي متعدد السنوات وعام يمنح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشركاء الوقت لاكتساب المهارات اللازمة للمشاركة بشكل هادف؛ 3) تدعم التزامها بالموارد المالية الكافية؛ و4) تدمج أدوات الرصد والتقييم ضمن التزامها ضمانًا لإعطاء الأولوية لإدماج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر المؤسسة.

التزامات مؤسسة فورد

- ستعمل **مؤسسة فورد** أيضًا على إعطاء مزيد من الأولوية للتمويل الذي يعمل على تعميق القدرة التنظيمية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التركيز على الدعم التشغيلي متعدد السنوات العام مع توفير الموارد لدعم العمليات والتطوير التنظيمي، والسماح للمنظمات باكتساب المهارات اللازمة للمشاركة بشكلٍ هادف في رصد وتقييم السياسات، والتأثير على السياسات من خلال استخدام البيانات والإحصاءات وتحليل الميزانية.

- ستعطي **مؤسسة فورد** الأولوية لإدراج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرتها لبناء المؤسسات والشبكات بقيمة 1 مليار دولار أمريكي (BUILD 2.0)، والتي توفر للمستفيدين منها خمس سنوات من الدعم التشغيلي العام، إلى جانب دعم التعزيز التنظيمي المستهدف الذي يهدف إلى تزويد المنظمات بالوضوح الاستراتيجي والأشخاص والمعرفة والموارد التي تحتاجها لتحقيق التأثير ودفع تغيير الأنظمة على مدار سنوات وعقود. وقد خصصت فورد اعتمادات صريحة بقيمة 10 مليون دولار أمريكي لبرنامج "بيلد لمسائل الإعاقة في الولايات المتحدة" لدينا وسيتم تشجيع مجالات برنامجنا العالمية على وضع أهداف لمنح برنامج "بيلد" المحددة والشاملة للإعاقة والوفاء بها والتي سنتتبعها من حيث نسبة مخصصاتها لضمان أننا نعطي الأولوية في جميع أنحاء المؤسسة لإدماج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الآفاق المستقبلية

بينما نتطلع إلى عام 2025، ثمة ثلاثة **تحديات رئيسية** يجب أن نتناولها في هذا القسم.

- **أثر كوفيد** على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والتمويل الشامل لمسائل لإعاقة: شهدت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة انخفاضًا كبيرًا في التمويل والقدرة التشغيلية، ولا يزال وصولها إلى التمويل المستدام يمثل أولوية حاسمة. فهو ينطوي على تأثير خاص على مشاركة المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا. وعند النظر في سياق تخفيضات الميزانية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، كان ذلك يعني أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تعيد تنظيم أولويات برامجها بموارد مالية محدودة.[40]
- **كيفية تأثير التمويل أو الافتقار إلى التمويل** بشكل مباشر على ضمان المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة: ما لم يكن هناك تمويل كافٍ، تواجه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تكاليف كبيرة للفرص البديلة مما يعرضها لخطر الاندفاع للانخراط في القضايا التي يتم تمويلها بدلاً من القضايا ذات الأولوية. في حين أفاد 40% من المشاركين في المسح العالمي الثاني للتحالف الدولي للإعاقة بأن تمويلهم قد شهد زيادة ملموسة (مقارنةً بنسبة 32% في المسح العالمي الأول في عام 2019)، لا يزال حوالي 30% يُبلّغون عن انخفاض في تمويلهم، مما يقوض الاستقلالية والإدارة الذاتية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الحد من قدرتها.[41]
- **كيفية قياسنا بتتبع الاستثمارات،** مما قد يقدم أيضًا لمحة عن أنماط التمويل الأكبر حجمًا: في هذا الصدد، توصّل التقرير الأخير الصادر عن تحالف أطلس (2022) إلى أن العديد من البلدان التي تتمتع بأكبر الموارد المالية، أي بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد قدمت القليل من الالتزامات، إن وُجدت، وأن استعدادها للالتزام بتتبع النفقات يكاد يكون منعدمًا. ونظرًا لأن الجهات المانحة لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفق أكثر من 1.8 مليار دولار أمريكي سنويًا على التنمية والمساعدات الإنسانية، سيكون من الضروري معالج هذا البُعد.[42]

المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

تشير المسوحات العالمية الصادرة عن التحالف الدولي للإعاقة إلى وجود معوقات كبيرة تحول دون مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار عبر أصحاب المصلحة مثل الحكومات أو الأمم المتحدة أو وكالات التمويل. وتشمل بعض من المعوقات التي يمكن ذكرها عدم إمكانية الوصول إلى البيئة المادية والمعلومات والاتصالات، وتكلفة الفرصة البديلة الكبيرة جنبًا إلى جنب مع الموارد التنظيمية المالية المحدودة، ومحدودية القدرة التقنية والتنظيمية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة مع أصحاب المصلحة.[43] كما تنعكس هذه القضايا أيضًا في العمل الأكبر الذي يقوم به التحالف الدولي للإعاقة في القطاع وورقة المناقشة بشأن إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، التي قدمها في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022. وتشير الورقة إلى أن المبادرات غالبًا ما تفشل في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والتشاور معهم مما يؤدي إلى عدم ملاءمة التدخلات للمخاوف والأولويات الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة.[44]

40 التحالف الدولي للإعاقة. (يوليو، 2022). تطبيق معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على العمليات البرنامجية: نظرة على البرامج الشاملة عمليًا. التحالف الدولي للإعاقة.

41 التحالف الدولي للإعاقة. (2022). تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. التحالف الدولي للإعاقة.

42 تحالف أطلس. (2022). "لا شيء بدوننا": القمة العالمية للإعاقة 2022 في أوسلو 2022. أوسلو: تحالف أطلس.

43 المسح العالمي للتحالف الدولي للإعاقة بشأنمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وسياسات التنمية 2020.

44 التحالف الدولي للإعاقة. (2022). تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. التحالف الدولي للإعاقة.

وفي ضوء هذه الخلفية، حدّد المضيفون المشاركون الثلاثة مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها واحدة من الموضوعات المحورية للقمة العالمية للإعاقة للتذكير بأهمية النهج القائمة على الحقوق في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة التي تتطلب مشاركة أكثر منهجية وجدوى مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد جمعت القمة العالمية للإعاقة 324 التزامًا أو 23% من جميع التزاماتها عبر مجموعات أصحاب المصلحة في هذا الموضوع.[45] وبوجه عام، كانت المؤسسات أكثر من اعترفت بهذا الموضوع في التزاماتها حيث ساهمت فيه 34% من جميع التزاماتها. وتلتها منظمات المجتمع المدني التي ساهمت بنسبة 27% أو 121 من جميع التزاماتها في هذا الموضوع. ومن بين الحكومات والجهات المانحة اعترف 90 التزامًا أو 19% من الالتزامات بضمان مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما بين الجهات متعددة الأطراف، بلغت هذه النسبة 23%، وهي نفس نسبة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وبلغت النسبة فيما بين السلطات المحلية 21%، وفيما بين الجهات الأخرى 19%. وكانت نسبة القطاع الخاص هي الأقل حيث ساهمت 5% فقط من التزاماته في هذا الموضوع، مما أظهر مجالاً لمزيد من التعزيز من جانب المجموعة. وتراوحت الالتزامات الواردة بخصوص هذا الموضوع من تطوير قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى بناء الشراكات معهم وتنفيذ التنمية الشاملة لمسائل لإعاقة، وإشراكهم في تصميم السياسات وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

بالإضافة إلى هذا الالتزام، نجد أيضًا أمثلة جيدة تدعو إلى المرونة في الأُطر الزمنية، والتركيز على الأولويات التي تحددها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج، والتركيز على بناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الالتزامات التي تعهدت بها منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تشمل بعض الأمثلة الإضافية للالتزامات المقدمة فيما يتعلق بهذا الموضوع ما يلي:

- ستعطي **فورد** الأولوية للتمويل الذي يهدف إلى تعميق القدرة التنظيمية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مبادرة بناء المؤسسات والشبكات (BUILD 2.0) التي تبلغ قيمتها مليار 1 دولار أمريكي

- ستدعم **مؤسسة نيبون** نشر دليلٍ للممثلين الحكوميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع المشاركة الفعالة لمنظمات الصمّ لرفع وعيهم بخصوص الأشخاص الصم ولغة الإشارة وتعزيز الاعتراف القانوني بلغة الإشارة.

- ستلتزم **الشراكة العالمية من أجل التعليم** بتوفير التمويل لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال صندوق **"Education Out Loud"**

- ستقيم **المنظمة الدولية للهجرة** شراكة تشغيلية واستراتيجية هادفة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تلك التي تقودها النساء والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا من الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

- ستعمل **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** على تعزيز المشاركات والشراكات مع مختلف الحركات الاجتماعية من خلال تعزيز بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الرئيسية لتعزيز قيادة النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

45 ملاحظة هذا الرقم يختلف عن الرقم الموجود على بوابة الالتزامات لأنه 1) تمت مراجعة الالتزامات نوعيًا 2) لأنه لا يأخذ في الاعتبار التزامات منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهمامجموعتان ساهمتا بشكل كبير في هذا الموضوع.

- تلتزم **حكومة كينيا** بزيادة التمويل لدعم تعزيز قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

- ستعمل **فنلندا** على تعزيز الحد من أخطار الكوارث الشامل لمسائل الإعاقة من خلال تحسين تمثيل ومشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك منظمات النساء ذوات الإعاقة.

- **تلتزم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية** بجمع معلومات حول معوقات المشاركة السياسية التي يواجهها السكان الأصليون من ذوي الإعاقة ووضع التوصيات لمشاركتها مع أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين. وستستخدم المؤسسة أيضًا المعلومات لإجراء التوعية وبناء الشراكات مع منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وفيما بينها لتعزيز قيادة السكان الأصليين ذوي الإعاقة.

- ستضمن **منظمة البعثة المسيحية للمكفوفين العالمية** قيام منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على نحوٍ نشط بتشكيل الاستراتيجيات القُطرية لمنظمة البعثة المسيحية للمكفوفين والمشاركة في تطويرها ورصدها، بما في ذلك تحديد المعوقات القانونية والاجتماعية الرئيسية وغيرها من معوقات المشاركة التي يلزم معالجتها في السياق القُطري

بينما نتطلع إلى القمة العالمية للإعاقة لعام 2025، سيتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا الموضوع في فهم كيفية بناء قدرات كلا الجانبين للمشاركة بشكل هادف. ولا يشمل ذلك ضمان فهم الجهات المانحة/الممولة والحكومات للشكل الذي يمكن أن تبدو عليه البرامج الشاملة فحسب، بل يشمل أيضًا ضمان بناء قدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمساهمة في الحكومات والمشاركة فيها بشكل هادف. على الرغم من أن الجهات المانحة/الجهات متعددة الأطراف على دراية بتمويل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن معرفة كيفية المشاركة مع المجموعة لتصميم البرامج وحافظات البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها يمكن أن تكون أقل شيوعًا.[46]

وفي الوقت ذاته، ستوفر زيادة الوعي والطلب على التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة فرصًا جيدة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تمكّنها من إقامة شراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة، ولكن توجد أيضًا مخاطر تتمثل في احتمالية إثقال كاهل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالطلبات والمطالب من شركاء التنمية أو تحولها عن سياساتها وأهداف المناصرة لديها نتيجة مشاركتها التي قد لا تسهم بالضرورة في تغيير السياسة المستدامة.[47] لذا سيصبح من المهم تهيئة مساحات للتفكير تسمح لكلا الجانبين بالتفكير فيما إذا كانت المشاركة حقيقية والتكيّف والمشاركة بشكل أكبر.

46 إنشاء شكل جديد "للعمل كالمعتاد" - موقع DID4All الإلكتروني، أفكار ودروس من برنامج المعونة الأسترالي حول المشاركة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الإنمائية والأعمال الإنسانية - https://did4all.com.au/Uploads/CreatingANewBusinessAsUsualDPOEngagementInDevelopment.pdf

47 التحالف الدولي للإعاقة. (يوليو، 2022). تطبيق معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على العمليات البرنامجية: نظرة على البرامج الشاملة عمليًا. التحالف الدولي للإعاقة.

المبادرات والالتزامات الرئيسية المُختارة التي تم التعهّد بها خلال القمة العالمية للإعاقة 2022 من جانب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

- تلتزم **منظمة أيه دي دي إنترناشيونال** بالعمل على أن تكون عمليات طلبات التمويل الخاصة بها شاملة ومنصفة. وقد تعهدت من بين التزاماتها التسعة بزيادة مقدار ومرونة التمويل الذي تقدمه لدعم الجهات الفاعلة في حركات مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعمها في الوصول إلى التمويل والموارد الأساسية لدعم عملياتها وتطويرها التنظيمي وأولوياتها المُحددة ذاتيًا. وستقوم بوضع الاستراتيجية والممارسات التي تركز على الأولويات التي حددتها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والناشطون وغيرهم من الجهات الفاعلة في حركات مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما ستعمل على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل هادف في تصميم برامجها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

- قدمت **مؤسسة ليونارد شيشاير** 10 التزامات. ومن بين التزاماتها، تعهدت المؤسسة بتغيير المواقف وخلق بيئة تمكينية داخل القطاع الخاص لزيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على الحصول على عمل. وستضطلع بذلك من خلال نشر تدريب "كفاءة ذوي الإعاقة في العمل" في جميع أنحاء المملكة المتحدة وعلى الصعيد الدولي، لرفع مستوى المهارات لدى أصحاب العمل من أجل دعمهم في بناء قوى عاملة شاملة. كما ستعمل مع أعضاء الشبكة العالمية للأعمال التجارية والإعاقة وتستفيد من دورها كشريك حلولٍ لمبادرة فاليوابال 500 (Valuable 500).

- قدمت **مؤسسة نور من أجل العالم الدولية** 22 التزامًا. وتشمل بعض الالتزامات الرئيسية للمنظمة الوصول المباشر إلى 9,000 شاب وبالغ من ذوي الإعاقة مع التمكين الاقتصادي في السنوات الأربع القادمة والعمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان توفير خدمات صحة العين الشاملة والدعوة إليها مع التركيز على إثيوبيا وبوركينا فاسو وموزمبيق وأوغندا. وفي الفترة ما بين عامي 2021 و2023، ستكون قد وصلت بشكل مباشر إلى 2.5 مليون شخص يحتاجون إلى خدمات رعاية صحية للعين. وخلال السنوات الأربع القادمة، ستدعم مؤسسة نور من أجل العالم أيضًا منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ماليًا وتقنيًا للمشاركة في إعداد تقارير المجتمع المدني لمراجعات معاهدة الأمم المتحدة الوطنية.

- تلتزم **منظمة البعثة المسيحية للمكفوفين العالمية** بضمان قيام منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على نحوٍ نشط بتشكيل استراتيجيات منظمة البعثة المسيحية للمكفوفين في البلد ومساهمتها الفعالة في تطويرها ورصدها وستقوم بمراجعة عمليات تقييم الشركاء الحالية، وبذلك تتجاوز المتطلبات القاصرة على الامتثال المرتبطة بمشروعات محددة إلى التركيز الشامل على الاستدامة والفعالية التنظيمية طويلة الأجل والنُهج الأكثر مراعاة لفهم المخاطر والفرص. وستدعو الجهات المانحة لمنح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تمويلاً مرنًا وأطول أجلاً بما يسهّل التعزيز التنظيمي. ومن بين التزاماتها الأخرى، ستعتمد على الشراكات القائمة وتعمل على جلب شراكات جديدة في منطقة المحيط الهادئ لتوسيع نطاق استثماراتها البرنامجية في منطقة المحيط الهادئ بداية من عام 2022.

سيدعو **المنتدى الأوروبي للإعاقة** إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج العالمية وفي سياقات الحوار بالاتحاد الأوروبي. وسوف يستمر في دعم وتتبّع استخدام مؤشر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضمن المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وتتبّع تنفيذ ميزانيات المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وكيفية شمولها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتابع تنفيذ خطة العمل الجنسانية الثالثة للاتحاد الأوروبي ويكفل إدماج أصوات النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وسيقوم، علاوة على ذلك، برصد عملية إنهاء استخدام المؤسسات كوسيلة للإصلاح وتعزيز المعيشة المجتمعية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي، والعمل مع منظمات وشبكات المجتمع المدني الأوروبية لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمالهم.

الخاتمة والآفاق المستقبلية

أكد المشاركون في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 على التزامهم بضمان أن تعمل الإرادة والقيادة السياسية على إحداث تغيير دائم وهادف للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن القمة العالمية للإعاقة لعام 2018 كانت علامة فارقة اتسمت بالطموح والدينامية لصالح التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، فإن القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 قد واصلت ترسيخ الآليات ورفعت مستوى المشاركة. وفي هذا الصدد، ربما يتضح الأثر الإيجابي للقمة العالمية للإعاقة لعام 2022 بشكل أفضل من خلال الالتزامات القوية والملموسة التي حشدتها.

قامت القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 بالبناء على نتائج قمة عام 2018 حيث ضمّت أكثر من 7000 مشارك و49 تحديثًا و1,412 التزامًا فرديًا جديدًا من جانب 193 من أصحاب المصلحة. وتعهدت 19 حكومة و/أو جهة مانحة جديدة بالتزامات في القمة العالمية للإعاقة لعام 2022 مقارنة بالقمة السابقة. وشهدت 351 التزامًا شاملاً، و265 التزامًا بشأن المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، و179 التزامًا مرتبطًا بالصراع والأزمات، و229 التزامًا بشأن التعليم الشامل، و205 التزامًا بشأن سبل العيش الشاملة والحماية الاجتماعية، و183 التزامًا بشأن الرعاية الصحية الشاملة، مما أظهر اتساع آفاق هذه الالتزامات ونطاقها.

بالإضافة إلى ذلك، يحلّل الفصل الأخير مساهمة الالتزامات في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة، حيث يذكر أمثلة ملموسة عبر فئات أصحاب المصلحة. وقد تناولت 28% أو 396 التزامًا التغييرات على مستوى السياسة. وساهم 476 التزامًا أو 34% من جميع الالتزامات في فئة التعاون المشترك، وهو الموضوع الذي حصد أكثر الالتزامات من بين جميع الموضوعات. وانطوت 29% أو 407 التزامًا على الاهتمام بالرصد والتقييم و/أو إنشاء البيانات والأدلة كجزء من التزامات الجهات المشاركة، وهي ثاني أعلى فئة تحصد التزامات بعد التعاون المشترك. وكان هناك تحسّن ملحوظ فيما يتعلق بالاعتراف بالتقاطعية و/أو المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا حيث ساهمت 24% من جميع الالتزامات في ذلك الموضوع، مما أظهر فهمًا أفضل بكثير وإدراكًا لتنوع التجارب التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وقد ساهم 324 التزامًا أو 23% من جميع الالتزامات عبر مجموعات أصحاب المصلحة في موضوع المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأظهر التحليل أيضًا اعترافًا بالنهج ثنائي المسار للتنمية، حيث أبدت الالتزامات اهتمامًا باعتماد تدابير خاصة بالإعاقة فضلا عن تعميم النُهُج الرامية إلى تعزيز حقوق ذوي الإعاقة.

ومع ذلك، بينما كان هناك قدر أكبر بكثير من المشاركة، يشير التحليل أيضًا إلى وجود فجوات. فقد تعهد القطاع الخاص بعدد 19 التزامًا فقط، وثمة حاجة ومجال كبير لمزيد من المشاركة من جانب مجموعة أصحاب المصلحة، على الرغم من كون الالتزامات المستلمة قوية وتساهم في تحقيق أعلى مستوى من الرصد والتقييم وإنشاء البيانات. وكانت مساهمة الالتزامات في فئة البيانات والرصد والتقييم هي الأدنى بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تناولت 18% من التزاماتها هذا الموضوع، مما أظهر مجالاً لمزيد من القدرات التنظيمية والقدرات المتعلقة بالبيانات وتدابير زيادة المناصرة. وعلى الرغم من وجود تحسن ملحوظ في معالجة مسائل التقاطعية والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا، إلا أنه يتم تناول الموضوع بشكل أكبر من جانب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مما يُظهر مجالاً لمزيد من التحسين بين مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين. كان إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة هو الموضوع المهين على القمة العالمية للإعاقة 2022، وكان هناك تركيز على الموضوع عبر أنشطة القمة العالمية للإعاقة، وجاء أكبر عدد من الالتزامات المستلمة في هذه الفئة من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، مع انخفاض المشاركة بين مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين.

وكانت نسبة القطاع الخاص هي الأقل حيث ساهمت 5% فقط من التزاماته في هذا الموضوع، مما أظهر مجالاً لمزيد من التعزيز من جانب المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن العديد من أصحاب المصلحة قد التزموا بالتمويل أو تعهدوا بالتزامات تضمّنت حشد الموارد أو الاهتمام بوضع ميزانية للالتزامات، فقد حصدت هذه الفئة بشكل عام ثاني أقل عدد من الالتزامات. وهذا يُظهر مجالاً أكبر للتحسين ولكنه يُشير أيضًا إلى مسألة مهمة تتطلب مزيدًا من التحليل في إمكانية اتباع نُهج مبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتجميع الموارد والعمل المشترك بين مجموعات أصحاب المصلحة وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يشير فحصنا للالتزامات التي قدمتها مجموعات أصحاب المصلحة إلى التحديات الحرجة التي تنطوي عليها كل فئة والتي يجب التصدي لها إذا أردنا تحقيق مشاركة هادفة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشار تقرير مشاورات المجتمع المدني في القمة العالمية للإعاقة إلى أن جزءًا جوهريًا من الحماس المرتبط بالقمة العالمية للإعاقة ينبع من قدرتها على السماح للمشاركين **بالتساؤل والتجربة والتفكير** في كيفية ترجمة المناصرة الدولية وهذه الالتزامات الكبرى التي تبنتها حكوماتهم في حياتهم اليومية على المستوى المجتمعي. ونعتقد أن هذا أمرٌ مهم. وفي الوقت نفسه، من المهم أن ندرك أن ضمان تحقيق نتائج ملموسة سيتطلب جهدًا مستدامًا من جانب المنظمات للوفاء بالتزاماتها ومن جانب أصحاب المصلحة لمساءلة المنظمات.

سيتم عقد القمة العالمية للإعاقة التالية في عام 2025. وستقوم باستضافتها حكومة ألمانيا والحكومة الأردنية والتحالف الدولي للإعاقة بصفته الرئيس المشارك الدائم. وبينما تستعد أمانة القمة العالمية للإعاقة لقمة عام 2025 وتدعم وتقود الجهود نحو تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة ورصد الالتزامات، فإننا نأمل أن تضمن هذه المساحة التي توفرها للتساؤل والتجربة والتفكير أن تظل المشاركة الهادفة ليست فقط مجرد نتيجة ولكن أيضًا إجراء عمليًا وأن يظل الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في صميم هذه الجهود.

تقرير القمة العالمية للإعاقة لعام 2022

IDA
International
Disability Alliance

GLOBAL
DISABILITY
SUMMIT

التصميم: Graphic Swing